الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أثر السياسة المالية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية
دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم

مقدمة من طرف الطالبة :
منية عبد السلام

تحت اشراف الأستاذ:
ودان بوعبد الله

أعضاء اللجنة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا			
مقررا	ودان بوعبد الله	أستاذ محاضر	مستغانم
مناقشا			
مدعو			

السنة الجامعية: 2018/2017

إهداء

تحية أعذب من الماء وأخف من الهواء إن صعدت إلى السماء صارت كوكبا مضيئا وإن هبطت إلى قاع البحر صارت لؤلؤا منيرا وإن استقرت على سطح الأرض صارت شجرة مثمرة أوراقها المحبة وثمارها الوفاء.

أهدي ثمرة عملي هذا إلى من غمرتني بحنانها منذ نشأتي وشجعتني بدعواتها في مسيرتي وفنت العمر في تربيتي إلى أغلى أم في الوجود وأزكى عطر في الورود.

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله الَذي فتح لي أبواب الكفاح حتَى أبلغ ذروة النجاح رغم عدم وجوده معي لكن ذكراه دائما تغمر قلبي، وإلى من كان له دور فعال في مساري الدراسي وساندني بحبه وحنانه إلى زوجي عبد الحق وإبني الغالي وسيم يوسف.

إلى مسندي الدائم في هذه الدنيا ومن مدَ لي يد العون دون تذمر لأواصل دراستي إلى أغلى إخوة في الوجود يوسف، إبراهيم، أحمد، محمد، وإلى أمينة، فراح وكوثر دون أن أنسى أحباب قلبي إسحاق نور الهدى وعمر، إلى كل من يحمل لقب عبد السلام وبوسدرة كبيرا وصغيرا. و شكر خاص و خالص إلى زميلاتي وأخواتي، فوزية، شهرزاد وشهيناز اللواتي لا تحلى حياتي بدونهن، دون أن أنسى الأستاذ الَذي أشرف على إنجاز هذه المذكرة السيد ودان بوعبد الله.

شكر

سبحانه من إله خلق فسوى وقدر فهدى وأمات وأحيى **وأعطى** ومنع وخفض ورفع وأتم الدين وأعلن البرهان ونصلي ونسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

أحمد الله وأشكره على نعمه، فالحمد لله الَذي قدرني ووفقني على إنجاز هذا العمل المتواضع، ثم أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من دعمني وساندني من قريب أو من بعيد على تحضير ثمرة مجهودي هذا.

أخص بالذكر: كل عائلتي وزميلاتي وزملائي وإلى جميع الأساتذة الَذين حرصوا على تلقينا دروب العلم والمعرفة، خاصة أستاذي الذي أشرف على هذا العمل جزاهم الله عني خير جزاء وجعلهم الله دوما في طاعته ورضاه ورزقه.

فهرس المحتويات

شكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
المقدمة العامة	04-01
الفصل الأول: الأسس النظرية للسياسة المالية	
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية	07
المطلب الأول: السياسة المالية	07
الفرع الأول: تطور السياسة المالية	07
الفرع الثاني: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي	08
الفرع الثالث: مفهوم السياسة المالية	10
المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية وأنواعها	11
الفرع الأول: أنواع السياسة المالية	11
الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية	12
المطلب الثالث: فعالية وأهداف السياسة المالية وآلية عملها	16
الفرع الأول: فعالية السياسة المالية	16
الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية	17
الفرع الثالث: آلية عمل السياسة المالية	18
المبحث الثاني: فاعلية السياسة المالية في الاقتصاد	22
المطلب الأول: استخدام أدوات السياسة المالية لتحقيق أغراض مالية	22
الفرع الأول: الإنفاق الحكومي	22
الفرع الثاني: الضرائب	22
المطلب الثاني: نماذج للسياسات المالية وموقعها ضمن برامج الإصلاح الاقتصادية	23
الفرع الأول: السياسة المالية في اقتصاديات الدول الصناعية والنامية	23
الفرع الثاني: موقع السياسة المالية ضمن برامج الإصلاح الاقتصادية المدعومة من المنظمات الدولية	25
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	
تمهيد	30

فهرس المحتويات

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي	31
المطلب الأول: مفهوم الأداء والتقييم المالي وأهدافه	31
الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي	31
الفرع الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي وعناصره	33
الفرع الثالث: أهداف عملية تقييم الأداء المالي	35
المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي	36
الفرع الأول: مؤشرات الربحية	36
الفرع الثاني: مؤشرات السيولة	37
الفرع الثالث: مؤشرات ملاءة رأس المال	37
الفرع الرابع: مؤشرات توظيف الأموال	38
المطلب الثالث: عموميات حول البنوك التجارية	39
الفرع الأول: مفهوم البنوك التجارية	39
الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية	40
الفرع الثالث: استخدامات البنوك التجارية	41
المبحث الثاني: دراسة تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	42
المطلب الأول: مراحل عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	42
المطلب الثاني: نماذج تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	43
الفرع الأول: بطاقة التقييم المتوازن	43
الفرع الثاني: نموذج العائد على حقوق الملكية	45
المطلب الثالث: الأخطاء التي تواجه عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	48
خلاصة الفصل	49
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك الجزائر الخارجي	
تمهيد	51
المبحث الأول: لمحة تاريخية عن بنك الجزائر الخارجي	52
المطلب الأول: نشأة بنك الجزائر الخارجي	52
المطلب الثاني: أهداف والهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي	53
الفرع الأول: أهداف بنك الجزائر الخارجي	53
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي العام لبنك الجزائر الخارجي	53
المطلب الثالث: دراسة وكالة بنك الجزائر الخارجي بمستغانم	55
الفرع الأول: تعريف الوكالة ونشاطها	55
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الجزائر الخارجي بمستغانم	56
المبحث الثاني: أثر السياسة المالية على تقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي	58

فهرس المحتويات

المطلب الأول: العمليات الجبائية في القطاع البنكي	58
الفرع الأول: الضرائب التي يصرح بها البنك	58
الفرع الثاني: جباية رؤوس الأموال المنقولة في النظام الجبائي الجزائري	59
الفرع الثالث: التحفيز الجبائي لقطاع البنوك في النظام الجبائي الجزائري	60
المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي	61
الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	61
الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	63
الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	65
الفرع الرابع: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	67
الفرع الخامس: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME	69
المطلب الثالث: العجز الموازني	70
الفرع الأول: خطر البنكنوت	71
الفرع الثاني: خطر التضخم	71
خلاصة الفصل	73
الخاتمة العامة	77-75
الملاحق	
المراجع	81-79
الملخص	

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-01	السياسة المالية التوسعية	19
02-01	السياسة المالية الانكماشية	20
01-02	العائد على حقوق الملكية	47
01-03	الهيكل التنظيمي العام لبنك الجزائر الخارجي	54
02-03	الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم	57

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01-02	نموذج لبطاقة التقييم المتوازن	45
02-02	مؤشرات قياس المخاطر المصرفية	47
01-03	توزيع المشاريع المصرح بها لدى الوكالة حسب عدد العمال	65
02-03	صيغ وأنماط التمويل في إطار وكالة ANGEM	66
03-03	توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي	67
04-03	الهيكل التمويلي لتمويل المؤسسات الصغيرة من طرف CNAC	68
05-03	معدلات التخفيض في نسب الفائدة للقرض البنكي	69
06-03	توزيع ملفات التأهيل خلال سنة 2016	70

تقديم:

مما لا شك فيه أن جميع فروع النشاط الاقتصادي في الوقت الحالي وبصفة أساسية تعتمد بدرجة كبيرة على الجهاز المصرفي، حيث تلعب البنوك التجارية دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ السياسات الاقتصادية خاصة السياسة المالية، ومساندتها في في البلدان النامية والمتقدمة، وبذلك فإنها تساهم بشكل حيوي في تصعيد وثائر التنمية الاقتصادية، وهذا الأمر يتطلب تفعيل دور البنوك التجارية بتوفير بيئة اقتصادية ملائمة وصالحة لممارسة الأنشطة المختلفة من خلال رسم سياسة مالية بشكل واضح ومتناسق مع الظروف الاقتصادية السائدة للحفاظ على استقرار المؤشرات الاقتصادية وضمان تخطيها للظروف الاستثنائية والطارئة.

كما تعتبر البنوك أو المصارف في أي اقتصاد الركيزة الأساسية لتحقيق توجهه ومصيره وتحقيق أهدافه. ومن ثم كان نجاحها ضرورة ملحة وتطورها شرطا أوليا، إذ أنها تساهم في تعبئة المدخرات وجعلها تحت تصرف الأعوان الاقتصاديين بغية استغلالها بأكثر إنتاجية، غير أن إمكانية البنوك التجارية في لعب الدور المرسوم لها في مساندة التنمية الاقتصادية يعتمد على المناخ الاقتصادي السائد في البلد وطبيعة السياسات المنتهجة، فبدون سياسة مالية سليمة ومستقرة لا يمكن تحقيق أداء جيد للبنوك التجارية، وبذلك تفقد إمكانية دعم المصارف التجارية لعملية التنمية الاقتصادية.

وتعد عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من أهم العمليات التي تمكن من الوصول إلى معرفة واقع الأداء الذي تمارسه البنوك التجارية وتحديده ومعرفة الموقع ضمن الهيكل المصرفي المحلي والدولي والإقليمي.

وهذا البحث سيخصص الدراسة على أثر السياسة المالية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، ومحاولة تسليط الضوء على أهم مؤشرات السياسة.

ومن خلال ما سبق يتم طرح **الإشكالية** التالية:

- **كيف تؤثر السياسة المالية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ؟**

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الأسس النظرية للسياسة المالية؟
- فيما تتمثل عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية؟ وماهي أهم النماذج الأكثر استخداما؟
- كيف يتم دراسة تقييم الأداء المالي في البنك الجزائري الخارجي **BEA**؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بطرح الفرضيات التالية :

- تشير السياسة المالية إلى الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل وذلك من خلال استخدام مختلف الأدوات الخاصة بها.
- لعملية تقييم الأداء المالي عدة مفاهيم منها ما يقال على أنها مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المسطرة والمخطط لها وبين ما تم تحقيقه بالفعل مع بيان الانحرافات ومحاولة معالجتها.

- يتم دراسة تقييم الأداء المالي في البنك الجزائري الخارجي عن طريق مجموعة من السياسات للوصول إلى الأهداف المخطط لها.

أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف من بينها:

- تسليط الضوء على السياسة المالية، ومحاولة التعرف على مختلف أدواتها .
- محاولة الوصول إلى مختلف نماذج السياسة المالية وموقعها ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي.
- التعريف بنظم تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية وما يرتبط بها من جوانب مختلفة.
- دراسة تقييم الأداء المالي للبنك الخارجي الجزائري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التحديد لمفهوم السياسة المالية والتطرق لمختلف أدواتها. ودراسة تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار موضوع الدراسة للأسباب التالية:

- جاء اختيار هذا الموضوع بحكم التخصص الذي أدرسه ألا وهو اقتصاد نقدي وبنكي..
- الميول الشخصي لاختيار المواضيع التي لها علاقة بالأعمال المصرفية.
- التطرق إلى موضوع يعتبر جديد إلى حد ما وربط متغيرين السياسة المالية وتقييم الأداء المالي الأكثر تداولا في المجال الاقتصادي.
- الوصول إلى الأهداف التي تم ذكرها سابقا والتعرف على الآثار التي تخلفها السياسة المالية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر.

اطار وحدود الدراسة:

الاطار المكاني: دراسة الجانب التطبيقي على مستوى بنك الجزائر الخارجي **BEA** فرع ولاية مستغانم.

الاطار الزماني: مدة التربص في بنك الجزائر الخارجي **BEA** كانت من يوم 15-03-2018الى غاية يوم 03-05-2018.

الدراسات السابقة:

- عباسي عصام، "تأثير جودة المعلومة المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية واتخذ القرارات"، دراسة حالة مؤسسة "ليند غاز"، وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، سنة 2013-2014، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، تهدف هذه الدراسة إلى الوصول على جودة المعلومة للقيام بالتقييم الجيد للأداء المالي، وقد توصل من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- للمعلومات المالية تأثير كبير على تقييم الأداء المالي لأنها تعتبر القاعدة الأساسية لبناء نظام تقييم الأداء المالي.
- يجب أن تتميز المعلومة المالية بصحة تامة لأن التقييم يتوقف على أساس صحة المعلومة أو خطئها وهذا ما يساعد متخذي القرار على اتخاذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب.

- أربالله محمد، "السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار"، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، سنة 2010-

2011، جامعة الجزائر3، الجزائر العاصمة. تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالسياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول، ومن أهم النتائج المتوصل اليها ما يلي:

- لا تستطيع السياسة المالية لوحدها القيام بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ما لم تتناسق مع السياسات الاقتصادية الأخرى قصد تحقيق الأهداف المرجوة.
- لقد أدى قصور مصادر الأموال العامة عن الوفاء بمتطلبات التنمية إلى دفع معظم الدول النامية ومن بينها الجزائر إلى السعي إلى إشراك رأس المال الخاص المحلي والأجنبي في تمويل الاستثمارات.

➢ رقية غزال، "أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية"، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، سنة 2014-2015، جامعة حمه لخضر، الوادي. تهدف هذه الدراسة الى ابراز تطور السياسات الاقتصادية في الجزائر. تتمثل النتائج المتوصل اليها فيما يلي:

- تعتبر السياسة المالية أداة مهمة وفعالة في الاقتصاد ككل.
- من أكثر السياسات الاقتصادية تأثيرا على أداء البنك الوطني الجزائري هي السياسة النقدية.
- أما السياسة المالية فأثرها على البنك الوطني الجزائري يختلف باختلاف مؤشر العائد إلى إجمالي الإيرادات.

➢ حواش محمد، "أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية"، دراسة حالة البنك المركزي الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وأسواق مالية، سنة 2016-2017، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم. تهدف هذه الدراسة الى تبيين أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية. تتمثل النتائج المتوصل اليها فيما يلي:

- من أهم التحديات التي يواجهها مدراء البنوك هو كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة لهم أفضل استخدام.
- التعرف على الوضعية أو الأداء المالي للبنك من خلال المؤشرات المعتمدة في التقييم.

المنهج المتبع في الدراسة:

باعتبار أن البحث العلمي مهما كانت درجته يجب أن يعتمد على منهج يمكن الباحث من تحقيق الهدف من الدراسة، استعنا بالمنهج الوصفي في سرد كل ما يخص الجانب النظري للبحث.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا أولا على منهج دراسة حالة قصد إسقاط الجانب النظري على التطبيقي في عرض وتحليل بعض المؤشرات المالية على البنك الخارجي الجزائري.

هيكل البحث:

حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه سوف نقوم بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول كالآتي:

الفصل الأول: سنتناول في هذا الفصل الأسس النظرية للسياسة المالية، بحيث سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين. في المبحث الأول سنتطرق إلى ماهية السياسة المالية، أما المبحث الثاني سنتكلم عن فاعلية السياسة المالية في الاقتصاد.

الفصل الثاني: يتمحور هذا الفصل حول الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين، سنتناول في المبحث الأول ماهية تقييم الأداء المالي، أما فيما يخص المبحث الثاني سنتطرق إلى دراسة تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

الفصل الثالث: وهو الجانب التطبيقي للبحث حيث يضم دراسة ميدانية للبنك الخارجي الجزائري **BEA**، وارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول لمحة تاريخية عن البنك الجزائري الخارجي ، والمبحث الثاني أثر السياسة المالية على تقييم الأداء المالي للبنك الخارجي الجزائري.

تمهيد:

لاشك في أن السياسة الاقتصادية تشمل على مجموعة من السياسات ومن بين أهم هذه السياسات، السياسة المالية لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية وانتقلت من الطور الحيادي إلى الطور ألتداخلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات.

غير أن السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى وهي النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف.

ولقد حظي موضوع السياسة المالية بالاهتمام الكبير من قبل العديد من المفكرين الاقتصاديين، خاصة في ظل التغيرات والتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ومن بين الأفكار الشهيرة في هذا الاتجاه نجد أفكار "جون مينارد كينز" الذي أعطى أهمية لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال السياسة المالية.

سنتناول في هذا الفصل مدخلا عاما عن السياسة المالية، حيث ندرس في المبحث الأول تطور ومفهوم السياسة المالية بالإضافة إلى أدواتها وآلية عملها، والمبحث الثاني نستعرض استخدام أدوات ونماذج للسياسات المالية.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية، وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها، وتسعى للوصول إليها، إلا أن هذا المفهوم تعدد واختلف، ونظرا لكون السياسة المالية مرآة لدور الدولة وتدخلها، نعرج من خلال هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، نتطرق في المطلب الأول إلى تطور السياسة المالية، وندرس في المطلب الثاني مفهوم السياسة المالية وأنواعها وأدواتها، أما المطلب الثالث سنتحدث عن فاعلية وأهداف السياسة المالية وآلية عملها.

المطلب الأول: السياسة المالية:

تشير السياسة المالية إلى الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل دون التضخم، وذلك من خلال سياسة والأدوات المعتمدة.

الفرع الأول: تطور السياسة المالية:

لقد شهد علم المالية تطورا كبيرا في فكرته وأهدافه ووسائله تبعا للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات وتطور دور الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وهو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط، بل إنه قد انعكس على مفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المالية المتدخلة، حيث تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية، وحينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة ولكن دورها كان محدودا تحت تأثير الإيديولوجيات السائدة آنذاك فكان دور السياسة المالية هو الآخر محدودا.

وظل الأمر كذلك حتى طرأت تغيرات متعددة اقتصادية واجتماعية حول دور الدولة وضرورة تدخلها في كافة مجالات الحياة، ومن هنا ظهر دور السياسة المالية مؤثرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأن دور السياسة المالية يختلف من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في كل دولة من الدول.[1]

كانت تعكس السياسة المالية في العصور القديمة غياب السلطات المنظمة للمجتمع، وغياب أي تأثير لها، حيث كانت تتميز بعدم وجود إطار شامل ومنظم ومحدد المعالم حول السياسة المالية للدولة والتأثير على النشاط الاقتصادي، ونظرا لارتباط الأفكار المالية لدى المفكرين بتطور دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي، فنجد أن "أفلاطون" و"أرسطو" قد اهتما بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع فضلا عن تحديد مجالات الإنفاق العام (التعليم، الأمن، الحروب) هذا فضلا عن الإنفاق التمويلي (الإعانات)والتي أقرها كأخذ بنود الإنفاق العام في حين اعتبرها "أرسطو" عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب والصداقة وبدون تدخل من جانب الدولة ولم يتعرض كل من "أفلاطون "و"أرسطو" لموضوع الضرائب أو الرسوم.

[1]- محمد العربي الساكر، الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص118.

وقد أقر "توماس الأكويني" بضرورة تدخل الحكومة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار ووضع حدود دنيا وعليا لها، ومنع الاحتكار وكذلك الحد من أي تصرفات شخصية قد تتعارض مع الصالح العام، وهذا ما رفضه "أورسم" (**ORASM**)، إذ لا يجوز لجوء الحكومات لمصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها بدعوى الصالح العام، كما أضاف إن كان للدولة دورا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فإن أحد عناصر تمويل هذه الدول هي الضرائب، التي يجب أن تتصف بالعدالة واليقين والسهولة والاقتصاد. وهو بهذا الشكل أول من وضع معايير فرض الضرائب في العالم الغربي. ومع الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية والاقتصادية في عصر التجاريين اتجه أنظار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الاقتصادي إذ أوضح "توماس من" (**THOMAS MIN**) خطورة الضرائب نظرا لإمكانية تسببها في عدم الاستقرار الاقتصادي، بل وتدهور في النشاط الاقتصادي، لذلك يعد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة وزيادة قوتها بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير وتحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة المحتكر للتجارة الخارجية.[1]

الفرع الثاني: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي:

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا في موضوع السياسة المالية بمراحل عديدة، تبعا لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة.

1- المدرسة الكلاسيكية:

وجه الاقتصاديون التقليديون جانبا لا بأس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة، وذلك لتأثرهم بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تقلص من دور الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه في حياة المجتمع.

ومن الأفكار التي سادت عند التقليديين أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما. وعند مستوى التشغيل الكامل تكون جميع موارد المجتمع في حدها الأقصى من التوظيف في حالة عدم تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي. وبالتالي كان إيمانهم بمبدأ حياد السياسة المالية. وترتب عن سياسة أفكار النظرية الكلاسيكية، التي جعلت من الحرية الاقتصادية مبدأ أساسيا لها، في المذهب الحر، عدة نتائج ولعل من أهمها:[2]

- إن وظيفة الدولة هي القيام فقط بتوفير الأمن، الحماية، العدالة، الدفاع والحملات العسكرية. ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أي تقف حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها.
- إن المبدأ السائد في مجال المالية العامة هو مبدأ الحياد المالي، أي تحديد الإرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالالتزامات الدولة، لأداء وظيفتها دون الحصول على أكثر من ذلك.

[1]- محمود حسين داي، "مبادئ المالية العامة" دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص190.

[2]- عبد المطلب عبد المجيد، ، اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004-2005ص36.

- إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط، وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية، توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع. ويفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي كان محدودا.

وقد نتج عن ذلك أن اقتصرت النفقات العامة بصفة عامة، على ضمان سير المرافق العامة، وأصبح دور الميزانية هو ضمان بين الإيرادات العامة والنفقات العامة[1]، ورفض الكلاسيك الالتجاء إلى العجز الوازني، أو الالتجاء إلى القروض لتغطية النفقات العادية إلا في حالة استثنائية، وفي أضيق الحدود، مع الأخذ بالوسائل الكفيلة بتسديد هذه الديون في أقصر وقت ممكن. لأن العجز الموازني يخصص للنفقات استهلاكية تكون ضارة بالاستثمارات الخاصة، ويؤدي إلى حدوث تضخم. ويعني فائضا في الموازنة، بالنسبة للكلاسيكيين أن الدولة تأخذ من المواطنين أكثر مما تحتاجه. ويمكن القول أن أسس السياسات المالية في الفكر الكلاسيكي تنحصر في نقاط ثلاث: [2]

- تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر.
- ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالية في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة.
- الالتزام بمبدأ توازن الميزانية العامة السنوية.

2- المدرسة الكينزية:

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن وما أملته على السياسة المالية من دور محدود وقاصر، فإن تطورات السياسة المالية والاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف. ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي.

افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيا كما اعتقد الكلاسيك. وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود. ولقد ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينيات ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.

ومنه كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي والسياسة المالية، وقد بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل التقليدي ورفض قانون "ساي" للأسواق الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوي له وتلقائيا

[1]- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص45.

[2]- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، قصر الصفا للنشر، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 2002، ص26.

التشغيل الكامل، وخلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج وإنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب لا يتحدد تلقائيا عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية.[1]

3- المدرسة النقدية:

أحرزت وجهة نظر النقديون نفوذا واسعا في أواخر السبعينيات من القرن الماضي وخصوصا بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات التحقيق الاستقرار الكينزية وقد أخفقت في احتواء التضخم ألركودي في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات البطالة والتضخم وبنسب عالية إذ اعتقد النقديون وأضاعوا السياسة بأن السياسة النقدية هي الأمل لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم، وإن السياسة المالية ليس لها أثر في المستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير وإن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل القومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يتدخل إلى تدخل حكومي واسع (إعادة الروح للنظرية الكلاسيكية) ويعتقد أنصار المدرسة النقدية أمثال " ميلتن فيردمان وكارل برونو ملتزر" وغيرهم ، بأن اليد الخفية التي تحدث آدم سميث يمكن أن تعود للعمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة وهم بذلك يقفون موقفا معارضا ضد أنصار المدرسة، استخدام السياسة المالية كعجلة لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي، إذ يعتقد النقديون أن تطبيق سياسة مالية توسعية بحثه من لدن الحكومة من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال مما يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص وهذا ما يطلق عليه النقديون بأثر المزاحمة وبذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لأن السياسة المالية هنا لا تؤدي سوى آثار توزيعية بين القطاع العام والخاص نظرا لزيادة النفقات الحكومية يصاحبها غالبا انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه وفي هذه الحالة لا معنى بالمرة للتوسع في النفقات الحكومية سوى تأمين الدعم للتوسع الحكومي.

لكن نجد أن النقديون وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان" يعارضون أي إجراءات تدخليه عبر السياسات المالية التي من شأنها أن تؤدي تزايد العجز الحكومي، ثم التضخم الذي يمثل المشكلة الاقتصادية الرئيسية لهم ويحبذون سياسة القواعد أساسا للسياسة الاقتصادية مشيرين في ذلك لأهمية النصوص الدستورية محل حالة التوازن السنوي للموازنة لاعتقادهم بأن السياسة المقيدة هذه تسهم في تحديد الأسواق لممارسة نزعتها التصميمية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة وهم بذلك يعبرون من رغبتهم في العودة إلى الأسس التقليدية للسياسة المالية، وفي الوقت نفسه تمثل توجهات ومحاولات المدرسة النقدية لإحياء الجذور الفكرية للمدرسة الكلاسيكية.

الفرع الثالث: مفهوم السياسة المالية :

اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية**"FISC"** وتعني حافظة النقود أو الخزانة. حيث أن السياسة المالية تحتوي على عدة تعار يف سنحاول إبراز البعض منها فيما يلي:

[1]- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص176.

- **التعريف الأول:**عرفها الكاتب " عبد المطلب عبد المجيد" بأنها " مجموعة من الإجراءات والقواعد والتدابير التي تتخذها الحكومة في أي دولة، لتحقيق مجموعة من الأهداف المتفق عليها خلال فترة زمنية معينة".[1]
- **التعريف الثاني:**عرفها الكاتب "محمد العربي الساكر" بأنها "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة".[2]
- **التعريف الثالث:**عرفها الأستاذ "حامد عبد المجيد دراز" على أنها "البرنامج الذي تخططه الدولة وتنفذه مستخدمة مصدر الإيرادات العامة وبرامجها الاتفاقية لإحداث أثر مرغوب فيه، وتجنب أثر غير مرغوب فيه على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع والسياسة بمفهومها المتقدم، تستخدم كافة أدواتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة".[3]

بالنسبة لأصل كلمة السياسة المالية أنها تعني بيت المال أو الخزانة، وعلى ذلك فإن مصطلح السياسة المالية كان مرادفا لمصطلح المالية العامة كما هو مستخدم في اللغة الإنجليزية، لكي يضم الإيراد الحكومي والنفقات وسياسة الدين العام، ولكن في العصر الحديث أصبح مصطلح السياسة المالية يختلف عن المالية العامة وهذا ناتج عن تجارب الدولة في محاربة كساد الثلاثينيات، إضافة إلى الكتابات وتأثير الاقتصادي الكبير "جون ميلارد كينز" والاقتصادي "ألفن هانسن".

بالإضافة إلى كون السياسة المالية تتعلق أساسا بإدارة الموارد المالية للميزانية العامة للدولة وكيف يقوم بإنفاقها، وهذا هو محور عمل السياسة المالية، وتعتمد السلطة المالية على التحكم في الموازنة بما يتماشى ومتطلبات الاقتصاد ونفقات الدولة وإيراداتها لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني والعمالة والاستثمار لتحقيق الآثار المرغوبة.[4]

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية وأنواعها:

الفرع الأول: أنواع السياسة المالية:

هناك نوعان من السياسة المالية:

1- **السياسة المالية ذات الاتجاه التوسعي:** تستطيع الدولة زيادة حجم الإنفاق الكلي بصفة مباشرة عن طريق زيادة حجم نفقاتها، وبصفة غير مباشرة عن طريق تخفيض حجم الضرائب على أرباح الشركات بهدف تشجيع الإنفاق الاستثماري أو عن طريق تخفيض الضرائب على الاستهلاك لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي.

[1]- عبد المطلب عبد المجيد، "اقتصاديات المالية العامة"،مرجع سبق ذكره، ص40.

[2]- محمد العربي الساكر، "الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص118.

[3]- حامد عبد المجيد دراز، "السياسات المالية"، مرجع سبق ذكره، ص15.

[4]- السيد عطية عبد الواحد، "الإتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص2.

2- **السياسة المالية ذات الاتجاه الانكماشي:** هنا تقوم الدولة بتخفيض حجم الإنفاق الكلي بصفة مباشرة من خلال خفض حجم نفقاتها، وبصفة غير مباشرة من خلال رفع حجم الضرائب على الاستهلاك بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي.[1]

الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية:

للسياسة المالية مجموعة من الأدوات، تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها وذلك من خلال استعمالها للسياسات الضريبية، النفقات العامة، العجز الموازني، لأجل بلوغ الأهداف السيطرة الاقتصادية والاجتماعية.

1- **السياسة الضريبية:**

- **تعريف الضريبة:** تعرف الضريبة على أنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفعه الضريبة[2].

تعتبر الضريبة وسيلة لإعادة توزيع المداخيل بين أفراد المجتمع، ولها ولها مبادئ عامة لفرضها يجب مراعاتها، تخدم هذه المبادئ والأسس مصلحة المكلف بدفع الضريبة والخزينة العمومية من بين هذه المبادئ تلك التي وضعها آدم سميث في مؤلفه بحث عن أسباب ثروة الأمم ، الصادر سنة 1776 والذي أشار فيه إلى الشروط العامة لقيام نظام ضريبي فعال المتمثلة في قواعد العدالة، اليقين، الملاءة في التحصيل والاقتصاد في النفقة.

- **تعريف السياسة الضريبية:** تعبر السياسة الضريبية عن "مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تحقيق النفقات العمومية من جهة، و التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى"[3].

وهناك تعريف آخر ينص على "أنها مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد، مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتلاءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية "[4].

مما سبق يمكن القول أن السياسة الضريبية تتسم بالخصائص التالية:

- هي عبارة عن مجموعة مترابطة ومتناسقة من البرامج.
- تعتمد السياسة الضريبية على أدوات الضريبة، بما فيها الضريبة الفعلية والضريبة المتوقعة كالحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة من أجل تشجيع بعض القطاعات من أجل النهوض بها وتحقيق أهداف معينة.
- تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باعتبارها جزء منها.

---

[1] محمد العربي الساكر، "الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص119.

[2] - سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ص13.

[3] - قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص23.

[4] - يونس أحمد البطريق، المرسى السيد حجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص25.

ويقودنا الحديث على السياسة الضريبية إلى الحديث عن النظام الضريبي الذي يمثل الجانب التطبيقي وترجمة للسياسة الضريبية حيث يعرف النظام الضريبي على أنه مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في المراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل إلا أن هذا المفهوم يمكن اعتباره مفهوما ضيقا، حيث هناك من يرى بأنه مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع متخلف. وانطلاقا مما سبق يمكن أن نذكر أهم عناصر النظام الضريبي في التالي:

- أهداف محددة هي ذاتها أهداف السياسة الضريبية.
- مجموعة من الصور الفنية المتكاملة للضرائب.
- مجموعة التشريعات والقوانين الضريبية وما يصاحبها من لوائح تنفيذية ومذكرات تفسيرية.

تجدر الإشارة إلى أن النظام الضريبي يختلف من دولة إلى أخرى، كما تتباين الأنظمة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وفي نفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى، تبعا لتغير عدد ونوع مجموع الضرائب السائدة سيادة الضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة.

لكي تقوم الضريبة بوظائفها لابد لها من مرتكزات تقوم عليها، تتمثل فيما يلي[1]:

- تحديد أولويات وأهداف النظام الضريبي لدولة خلال فترة زمنية محددة، أخذا بعين الاعتبار الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المحلي والدولي.
- التوليف المناسب بين أدوات السياسة الضريبية، خاصة فيما يتعلق بتحديد الهيكل الضريبي من حيث أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة وأوزانها النسبية في الحصيلة الضريبية، وكذا تحديد أسعار هذه الضرائب والتمييز من حيث الارتفاع والانخفاض حسب نوع النشاط الاقتصادي وموقعه والظروف الشخصية للممولين.
- التنسيق بين السياسة الضريبية والسياسات الاقتصادية بصفة عامة.
- التقليل من التعارضات التي تنشأ بين قرارات السياسة الضريبية في سعيها لتحقيق أهدافها حسب الأولويات المحددة لها، بحيث لا يكون التوسع في تطبيق سياسة الإعفاءات الضريبية تحقيقا لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية على حساب تحقيق الأهداف المالية للنظام الضريبي.

تعبر السياسة الضريبية عن الشق الثاني للسياسة المالية، ولذا فإن أهدافها مكملة لأهداف السياسة المالية، ونورد أهمها فيما يلي:

- **توجيه الاستهلاك:** وذلك من خلال استعمال الضرائب كأداة للتأثير على الاستهلاك، كتخفيضها من أجل الترويج النسبي للسلع والخدمات، أو رفعها من أجل الحد من استهلاك أخرى.

[1]- محرزي محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الطبعة4، الجزائر، 2008، ص16.

- **توجيه قرارات أرباب العمل:** يمكن استخدام الضريبة في خلق توازن بالكميات التي يرغب في إنتاجها، ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتوجه واستقطاب الاستثمار.
- **زيادة تنافس المؤسسات:** يؤثر انخفاض الضريبة على تنافس المؤسسات فيساعد على زيادة الإنتاج، مما يعمل على خفض أسعار عوامل الإنتاج، وهذا يؤدي إلى خفض التكاليف الكلية للإنتاج.
- **تصحيح إخفاقات السوق:** يعمل سوق المنافسة الكاملة على تخصيص الموارد بشكل جيد، إلا أن هذا السوق غير موجود على أرض الواقع، وهذا ما يبرر عجز الأسواق غير التنافسية عن التخصيص الكفء للموارد، وذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأفراد نظير نشاط معين (استهلاك، إنتاج).
- **السياسة الضريبية كأداة لاندماج الاقتصاد:** وهذا من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية، المعدلات، الإعفاءات، التخفيضات الممنوحة، أنماط الإهتلاك المعتمد، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب الضريبي.
- **إعادة توزيع الدخل:** من خلال التخفيف النسبي للفوارق في الدخل القومي الموجه لمختلف الشرائح والفئات، مما يجعل أصحاب القرار أمام موقفين، إما خيار كفاءة تخصيص الموارد وإما خيار العدالة الضريبية.
- **تمويل التدخلات العمومية:** وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة، لكونه تمويلا غير تضخمي.
- **توجيه المعطيات الاجتماعية:** من خلال تشجيع الأنشطة الاجتماعية[1].

2- سياسة النفقات العامة:

تتجلى سياسة النفقات العامة من خلال تطور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، باعتبار النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة للقيام بالتدخلات العمومية وتحقيق أهدافها.

تعرف النفقات العامة على أنها "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام (أو جماعي)"[2].

يمكن تقسيم النفقات العامة وفقا لعلاقاتها باقتصاد السوق على النحو التالي:

- **نفقات لا علاقة لها بالنظام الاقتصادي:** وهي نفقات ضرورية ويتطلب وجود الدولة مثل النفقات الأمنية والدفاعية.
- **نفقات ضرورية لقيام نظام السوق:** وهي تعتبر جزء من نفقات الإنتاج كالنفقات المتعلقة بالخدمات الإدارية الضرورية لقيام مشروع خاص، والتي يحصل عليها مقابل مدفوعات والتي تمثل جزء من نفقات الإنتاج.
- **نفقات تكمل اقتصاد السوق:** وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة وتهدف إلى إشباع حاجات يطلبها الأفراد في المجتمع وهي مكملة لاقتصاد السوق.

[1]- محرزي محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، نفس المرجع السابق، ص17.

[2]- عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة (دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ص63.

- **نفقات تمثل تدخلا في اقتصاد السوق:** مثل الإنفاق الذي تقوم به الدولة من أجل إنتاج سلع مادية والإنفاق بهدف توجيه النشاط الاقتصادي للأفراد، أو المشروعات الخاصة.والإنفاق العام آثار على النشاط الاقتصادي الكلي في المجتمع، باعتباره جزء من الموارد الاقتصادية فانعكاسه يكون على المتغيرات الاقتصادية، من دخل قومي واستهلاك و ادخار وغيره ويكون هذا التأثير بصفة مباشرة وغير مباشرة[1].

الآثار المباشرة للإنفاق العام على الناتج والاستهلاك القومي: أو ما يطلق عليه إنتاجية للإنفاق العام، وتتوقف درجة تأثيره على الناتج على مدى كفاءة استخدامه، و يؤثر على الإنفاق العام على الناتج كالتالي:

- يكون لزيادات القدرة الإنتاجية أو (الطاقة الإنتاجية) في شكل إنفاق استثماري أثر إيجابي على الناتج القومي.
- يمكن أن تكون النفقات الجارية سببا لزيادة إنتاجية عناصر الإنتاج، مثل الإنفاق على التعليم والصحة والثقافة وغيرها يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.
- تؤدي كمية ونوعية الإنفاق العام إلى زيادة الطلب الفعال، ويتوقف تأثيره على مدى درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان للجهاز الإنتاجي درجة مرونة عالية يكون الإنفاق إيجابيا والعكس.

ويتم التأثير المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك القومي بعدة مظاهر، نذكر أهمها:

- يؤدي قيام الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات أو سلع استهلاكية إلى زيادة الإنفاق القومي.
- يؤدي توزيع الحكومة دخولا في شكل أجور ومرتبات وفوائد للمقرضين، وإعانات البطالة والدعم العيني إلى زيادة الاستهلاك القومي.

الآثار غير المباشرة للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك القومي: يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج القومي من خلال ما يعرف بأثر مضاعف للاستهلاك. والذي يعني أن الزيادات الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل وهناك أثر يتولد عن أثر المعجل للاستثمار، والذي يعني أن الزيادات الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار، فالأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل الإنتاج والاستهلاك يكون من خلال مضاعفة الاستهلاك ومعجل الاستثمار.

3- سياسة العجز الموازني:

تواجه معظم دول العالم المتقدمة والنامية مشكل تزايد العجز في الموازنة العامة، وقد أصبح مقبولا ومسلما به، بعد أزمة الكساد العالمي بفعل اعتناق أفكار "جون ميلارد كينز" التي تِمن بوجود عجز في الموازنة العامة.

يعبر العجز الموازي عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإرادات العامة[2]. وهناك عجز مقصود، وهو ذلك العجز الذي تحدثه الدول بمحض إرادتها، وهناك عجز غير مقصود.

[1]- حمدي احمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي و الاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، الجزء الأول، الطبعة الاولى، القاهرة، 1992، ص128.

[2]- قدي عبد المجيد، مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص201.

وقد اعتمد الفكر الكنزي سياسة العجز المقصود بشكل مؤقت، لأن تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي يقضي أن تكون الميزانية العامة ذات تأثير إيجابي على الكميات الاقتصادية الكلية، وهكذا تساهم سياسة العجز الموازني في زيادة الإنتاج من خلال النفقات الاستثمارية العامة، وتشغيل الموارد العاطلة، وزيادة القدرة الشرائية للأفراد، وزيادة مستوى استهلاك العائلات.

فالفكر الكلاسيكي، يرفض فكرة وجود عجز في الموازنة، لإيمانه بفكرة التوازن السنوي للموازنة العامة للدولة (التوازن الحسابي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة سنويا) وهو مبدأ من المبادئ الأساسية للفكر المالي التقليدي، ويبرر الفكر المالي التقليدي وجهة نظر على النحو التالي:

- في حالة وجود عجز في الموازنة العامة تحاول الدولة تغطيته إما بالاقتراض أو زيادة الإصدار النقدي الجديد، وكلاهما ضار بالاقتصاد القومي، فالاقتراض يمثل عبأ على الأجيال القادمة، ويؤدي إلى زيادة النفقات وذلك عند تاريخ تسديد الأقساط والفوائد، أما الإصدار النقدي فيؤدي إلى التضخم وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود.
- أما في حالة وجود فائض في الموازنة العامة فإن لذلك أيضا مساوئه من نواحي عدة، فوجود الفائض يعني أن هناك تعسفا من جانب الحكومة في فرض الضرائب، ويمثل الفائض قدرا من حصيلة الضرائب يفوق احتياجات الدولة مما يجعلها تزيد من نفقاتها، وقد لا تكون أوجه هذه النفقات ضرورية، وبذلك تصبح أعباء دائمة في المستقبل وسببا في توليد العجز في الموازنة العامة.
- من ناحية أخرى، فإن وجود فائض في الموازنة العامة، يدفع النشاط الاقتصادي الخاص والعام نحو الانكماش، حيث يقل مستوى النفقات العامة عن مستوى الإيرادات العامة التي تمثل اقتطاعا من مدا خيل الأفراد. ونتج عن مبدأ توازن الموازنة العامة في الفكر المالي التقليدي نتيجتان هما:
  - أنه يجب عدم الاعتماد على الإيرادات العامة غير العادية (وهي القروض العامة والإصدار النقدي الجديد) من أجل تغطية النفقات العامة التقليدية.
  - أنه يجب عدم زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة.

لقد سيطرت ثلاثة أفكار على الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، في مجال الفكر المالي وهي محدودية دور الدولة في نشاط الاقتصاد أي ما يعرف بالدولة الحارسة، مبدأ حيادية المالية العامة ومبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة.

المطلب الثالث: فعالية وأهداف السياسة المالية وآلية عملها:

الفرع الأول: فعالية السياسة المالية:

يقصد بفعالية السياسة المالية مدى قدرة السياسة المالية بالتأثير على مجمل النشاط الاقتصادي ومواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية وذلك باستخدام أدواتها ووسائلها[1]، كما تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تعظيم الناتج الوطني وتحقيق التشغيل الكامل باستخدام أدواتها، الأدوات التلقائية

[1]- خالد واصف الموزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص324.

والمقصودة، فإذا رغبت في تمويل برامج التنمية الاقتصادية وتحسين الوضعية التي تقوم بزيادة الإيرادات العامة سواء المتأتية من الضرائب أو من خلال الاكتتاب العام الذي تصدره الدولة وتعديل هيكل النفقات العامة من خلال تقليص نسبة الإنفاق الموجهة للتسيير وزيادة الإنفاق الموجه للاستثمار والتجهيز.

نجد أن الطلب الكلي يتأثر بالنفقات الحكومية والضرائب، حيث أن الأولى تؤثر بطريقة مباشرة على الدخل، أما الثانية فتؤثر بطريقة غير مباشرة على الطلب الكلي فمثلا: إذا خفضنا في معدل الضريبة على الدخل الفردي فيؤدي إلى زيادة الدخول الفردية التي تنعكس على زيادة الاستهلاك والادخار.

يمكن القول أن السياسة المالية لها دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبانتهاج الدول النامية للسياسات المالية حققت إيجابيات على المستوى المحلي، وفي نفس الوقت يجب أن تواجه المشاكل التي تعاني منها كضعف مرونة الجهاز الإنتاجي والتفاوت بين الدخل والثروة.

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية:

تستهدف السياسة المالية في الفكر المعاصر، تحقيق أهداف متعددة، تجعل من نشاط الحكومة عملا متناسقا مع نشاط الأفراد وتنسجم معهم، وتوحد الأهداف والجهود وأهم هذه الأهداف:

1- **التوازن المالي:** نعني بذلك استخدام موارد الدولة، بشكل يراعي فيه ثلاثة جوانب:

- أن النظام الضريبي يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والوفرة.
- يتعلق بالممول، من عدالة توزيع الدخل ومواعيد الجباية، ولاءمتها من حيث النسب المحددة.
- يخص استخدام القروض العامة لأغراض إنتاجية.

ويؤدي التوازن المالي إلى حدوث استقرار اقتصادي.[1]

2- **التوازن الاقتصادي:** الوصول إلى حجم إنتاج أمثل، بضمان التدخل الملائم للاستثمار الخاص والعام، قصد الحصول على أكبر الأرباح، أي استغلال الحكومة لإمكانيات المجتمع على أحسن وجه لتحقيق إنتاج أمثل. ويؤدي التوازن الاقتصادي إلى إحداث تنمية اقتصادية، عن طريق الإنفاق الاستثماري العام وإعانات الإنتاج.

فمن أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل، ومستوى الأسعار، في الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد فانكماش فتضخم، فتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية و تنشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادية والاجتماعية فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال أو التخفيف منه، وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية.

[1] - عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 2012، ص ص189 - 190.

3- **التوازن الاجتماعي:** يعني تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع في حدود إمكانياته، وفي إطار العدالة الاجتماعية. أي ضرورة أن يتجسد تدخل الحكومة بضمان التوزيع العادل للمداخيل، وذلك عن طريق:

- السياسة الضريبية.
- النفقات العامة (تقديم المنح).
- تأثير الدين العام (من حيث حجمه وفوائده).

4- **التوازن العام:** يحدث هذا التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة، ضمن مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة. حيث يمكن للحكومة أن تحقق الهدف بعدة آليات أهمها: الضرائب، الإعانات، الإعفاءات، وغيرها وحسب "بيفردج" إن أهم وظيفة للدولة في المستقبل هي ضمان إنفاق كاف لحماية مواطنيها ضد البطالة الجماعية، ويوافق على هذا "ألفن هانسن" بكون أن زيادة القدرة الشرائية (الطلب الكلي) هي نفس الشيء مثل زيادة التوظيف.

ويمكن تلخيص الأهداف السابقة في النقاط التالية:

- الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل.
- الوصول إلى معدلات نمو مرتفعة.
- العمل على رفاهية المجتمع وإعادة توزيع الدخل.
- العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تكفل الدولة بالخدمات الاجتماعية وعدد من المشاريع.

الفرع الثالث: آلية عمل السياسة المالية:

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية، والفجوة التضخمية وتتجلى آلية عملها في :[1]

1- حالة الكساد الاقتصادي:

وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها. وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه، ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجا الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية[2]، وتكون السياسة المالية التوسعية عن طريق:

[1]- خالد واصف الموزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والطبيق، مرجع سبق ذكره، ص327.

[2]- الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، 2002، ص189.

- **زيادة مستوى الإنفاق العام:** والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع، وخدمات)، أو زيادة مدا خيل التي يتحصل عليها الأفراد لان إنفاق الحكومة هو بمثابة مدا خيل للأفراد. وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيادي عاملة جديدة وزيادات التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.
- كما قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق العام، أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصريفي، لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصريفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.
- وقد تستخدم الحكومة الاثنين معا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد.

ويبين الشكل التالي كيفية معالجة السياسة المالية التوسعية للكساد من خلال الرسم البياني الموالي:[1]

الشكل رقم (01-01): السياسة المالية التوسعية

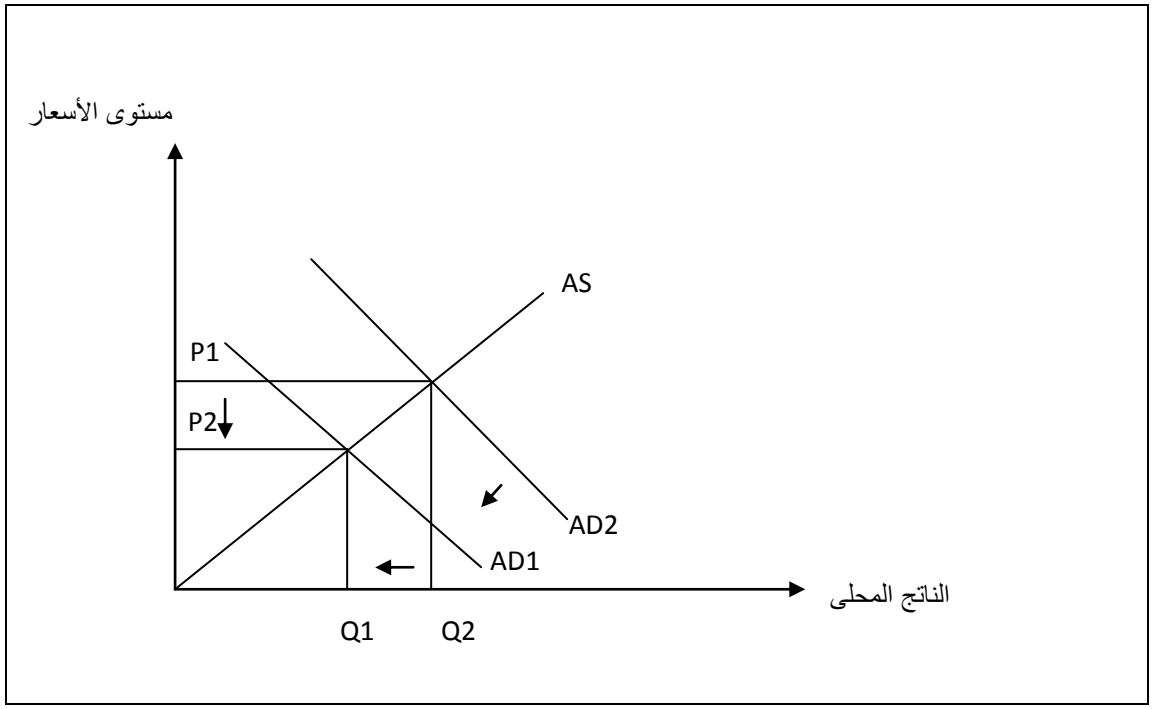

المصدر: هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان، 2000، ص205.

حيث أن:

AS: العرض الكلي

[1]- هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان، 2000، ص205.

AD1: الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية.

AD2: الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية.

2- حالة التضخم في الاقتصاد:

والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار، ويتمثل دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، وطلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:

- **تخفيض مستوى الإنفاق العام:** والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلى، مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.
- **رفع مستوى الضرائب:** مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصريفي، وبالتالي تخفيض الطلب. ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.
- **المزج بين الحالتين:** أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.

ويبين الشكل التالي السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم من خلال الرسم البياني التالي:[1]

الشكل رقم (01-02): يوضح السياسة المالية الانكماشية

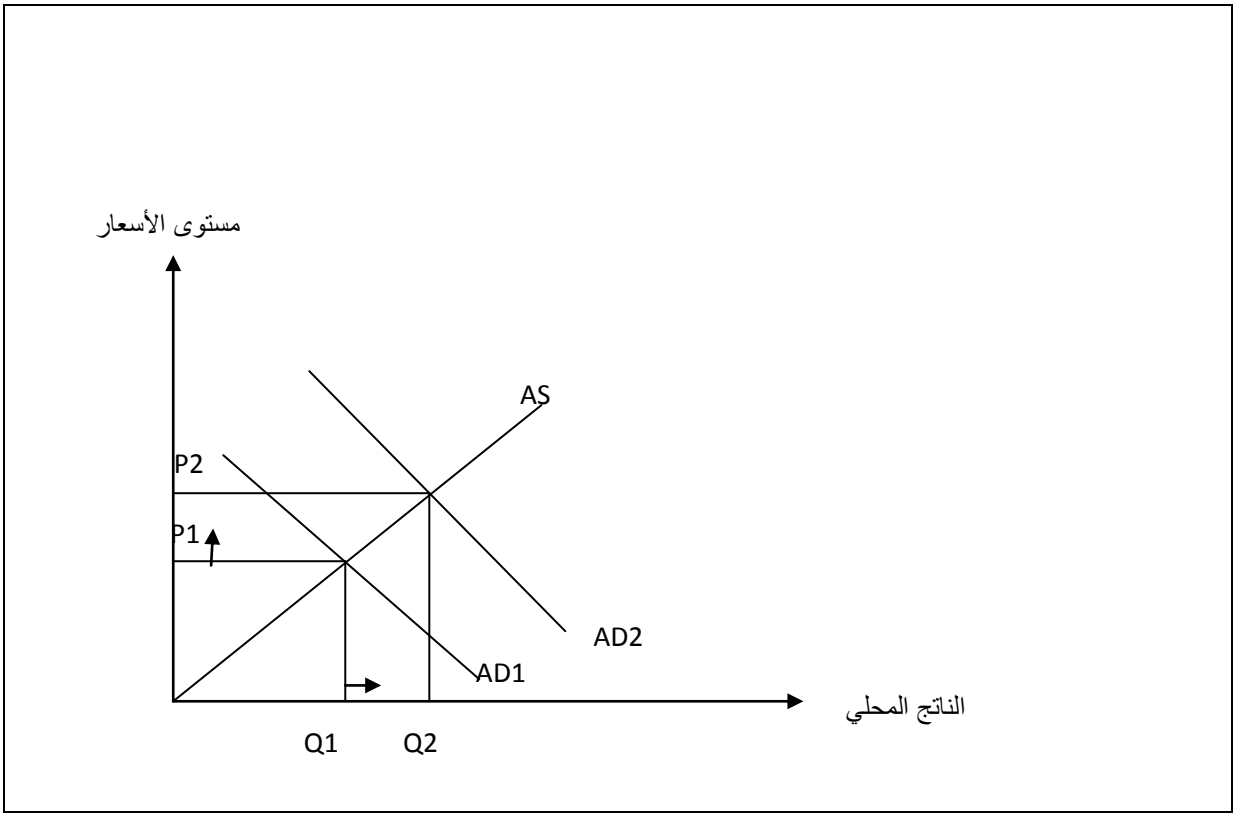

المصدر: هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، نفس المصدر السابق، ص206.

[1]- هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، نفس الرجع السابق، ص 206.

يوضح الشكل رقم (01-02) كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD1 إلى AD2 وخفض الأسعار من P1إلى P2 وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

ولا يمكن للسياسة المالية أن تقوم بدورها ما لم تكون حكيمة أو رشيدة، وهناك عدة عوامل تحدد السياسة المالية في الدولة.

3- العوامل المحددة للسياسة المالية:

على ضوء الأهداف المعطاة سابقا، تقوم السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل أهمها[1]:

- **مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ:** بما أن للضريبة دور كبير في الإرادات العامة لأي دولة، وهي تتناسب تناسبا طرديا مع درجة التقدم الاقتصادي للدول، من ناحية التحصيل. فكلما كان الاقتصاد متقدما كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية، حيث هناك إمكانية فرض ضرائب وإمكانية تحصيل ضرائب كبيرة. وتعتمد جميع الضرائب في تحصيلها، فضلا عن الطاقة الضريبية، على درجة الوعي الضريبي من جهة، وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على التحصيل، وبالتالي فإن مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ عاملان محددان لمدى قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد.
- **مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها:** بما أن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات في مجال اختصاصها، كما يتم تحديدها في الميزانية العامة حسب اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فإن لمدى تقدم المؤسسات وكفاءتها دورا في ترجمة الميزانية العامة وإلى ما تهدف إليه السياسة المالية، وعندما يقوم صانعوا السياسة المالية بتخصيص إنفاق عام لمؤسسة عمومية، وتقوم هذه المؤسسة بإنفاقه دون تبديد أو إسراف وفي الأوجه التي حددت له، فإن ذلك يبين مدى كفاءة المؤسسات العمومية والعكس.
- **وجود سوق مالي:** من السياسات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة، وبالتالي فإن وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالا كبيرا أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة. وهذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين، يؤدي إلى تحديد ووضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية. ولا يمكن اعتماد سياسة مالية ناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم، لتطبيقها في بلد لا يوجد فيه سوق مالي. ويستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيرا مباشرا وفعالا في وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في الاقتصاد القومي. بمعنى التأثير على درجة سيولة سوق النقد والأسواق الأخرى (سلع، رأس مال، أصول حقيقية)، ومن ثم إمكانية خلق نقود إضافية داخلية[2] .

[1]- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي، دار وائل للنشر، الطبعة1، عمان، 2006، ص ص186-187.

[2]- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، السكندرية، 2000، ص60.

- **وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية:** نعني بالجهاز المصرفي البنوك على اختلاف أنواعها التجارية المتخصصة والمركزية تمر السياسات النقدية والمالية من خلال الجهاز المصرفي، وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسات يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته[1].

المبحث الثاني: فاعلية السياسة المالية في الاقتصاد

نظرا لأهمية السياسة المالية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية وهذا ما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا البحث.

المطلب الأول: استخدام أدوات السياسة المالية لتحقيق أغراض مالية

السياسة المالية تحتوي على أدوات يتم استخدامها لتحقيق أغراض مالية، وهذا ما سنتطرق له لاحقا.

الفرع الأول: الإنفاق الحكومي:

لنفرض أن الاقتصاد في مرحلة التوازن، أي أن الطلب الكلي (AD) يساوي العرض الكلي (AS). ولنفرض أن مستوى التوظيف الكامل يتحقق عند هذا المستوى من التوازن. لنفرض الآن أن خللا م قد واجه الاقتصاد بحيث أصبح الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي فإن كمية الناتج لا تستطيع تلبية الطلب الموجود في الاقتصاد. فعندما نكون في وضع أقل من وضع التوظيف الكامل، فإن النقص في المخزون يدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج جديدة مثلا من أجل زيادة مستوى الإنتاج ومن ثم يرتفع حجم الناتج (العرض الكلي) إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي. أما في وضعنا الحالي، فإننا أصلا في وضع التوظيف الكامل مما يعني أن جميع عناصر الإنتاج الموجودة في الاقتصاد موظفة بشكل كامل وبالتالي فمن غير الممكن توظيف عناصر إنتاجية جديدة. إن ارتفاع الطلب الكلي في هذه الحالة وعجز العرض الكلي عن ملاحقة الطلب الكلي ستؤدي إلى مشكلة تضخم.

لمواجهة هذه المشكلة، تقوم الحكومة بالتدخل من أجل تحقيق الهدف التالي:[2]

- مواجهة الفجوة التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وذلك عند مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي محاولة تقليص حجم الطلب الكلي في الاقتصاد. وبما أن الإنفاق الحكومي يعتبر عنصر من عناصر الإنفاق الكلي (الطلب الكلي)، فإن تقليص أو تخفيض حجم الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى تقليل حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي يساوي العرض الكلي.

الفرع الثاني: الضرائب:

تستطيع الحكومة استخدام الأداة الثانية من أدوات السياسة المالية وهي الضرائب. فعند فرض ضريبة على الدخل (أو زيادة المستوى الضريبي) فإن ذلك سيؤدي إلى تقليص مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة

[1]- مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة1، عمان، 2000، ص278.

[2]- وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص257.

الضريبة، ومن ثم انخفاض مستوى الاستهلاك بمقدار الضريبة مضروبا في الميل الحدي للاستهلاك، وكذلك انخفاض مستوى الادخار بمقدار الضريبة مضروبا في الميل الحدي للادخار.

بالإضافة إلى ذلك فإن أدوات السياسة المالية تقوم بحل مشكلة عندما يكون حجم الضريبة المطلوب فرضه لمعالجة الفجوة التضخمية أكبر من حجم الإنفاق الحكومي المطلوب تقليله لحل نفس المشكلة. إذا واجه الاقتصاد خللا بحيث أصبح الطلب الكلي أقل من العرض الكلي، في هذه الحالة فإن كمية الطلب لا تستطيع استيعاب حجم الإنتاج الموجود في الاقتصاد، فعندما نكون في وضع أقل من وضع التوظيف الكامل، فإن الزيادة في المخزون (فائض) ستدفع المنتجين إلى توظيف عناصر أقل مثلا من أجل تقليل حجم الإنتاج ومن ثم انخفاض حجم الناتج (العرض الكلي) إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي أي أن هناك مشكلة بطالة ستواجه الاقتصاد بسبب الاستغناء عن بعض العناصر الإنتاجية.

لمواجهة هذه المشكلة، تقوم الحكومة بالتدخل من أجل تحقيق الهدف التالي:[1]

- مواجهة الفجوة الانكماشية الناتجة عن انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي، وذلك عند مستوى التوظيف الكامل وبالتالي محاولة زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد. وبما أن الإنفاق الحكومي يعتبر عنصر من عناصر الإنفاق الكلي (الطلب الكلي)، فإن زيادة حجم الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي يساوي العرض الكلي. ومن جانب آخر، تستطيع الحكومة استخدام الأداة الثانية من أدوات السياسة المالية وهي الضرائب. فعند تقليل حجم ضريبة الدخل فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة، ومن ثم ارتفاع مستوى الاستهلاك بمقدار الضريبة مضروبا في الميل الحدي للاستهلاك، وكذلك ارتفاع مستوى الادخار بمقدار الضريبة مضروبا في الميل الحدي للادخار. تستطيع الحكومة استخدام كل من الإنفاق الحكومي والضريبة معا في نفس الوقت لمواجهة الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية.

المطلب الثاني: نماذج للسياسات المالية وموقعها ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي:

هناك اختلاف نسبي بين السياسة المالية في اقتصاديات الدول الصناعية والدول النامية، فالمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية جعلت المنظمات المالية الدولية تصمم سياسات مالية مناسبة لها.

الفرع الأول: السياسات المالية في اقتصاديات الدول الصناعية والنامية

تختلف السياسة المالية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، وهذا الاختلاف راجع إلى الأهداف التي تسعى كل منها إلى تحقيقها، ومدى قدرتها على تسجيل تقدم عن طريق السياسة المالية.

1- **السياسة المالية في اقتصاديات الدول الصناعية:** كان الهدف من استخدام السياسة المالية في المراحل الأولى من تطور الدول الصناعية، هو مكافحة الكساد ومنع حدوثه، وقد اعتقد أنه يمكن
2- تطبيق نفس الأساليب والأدوات في اقتصاديات الدول الصناعية والنامية ولكن سرعان ما تبين خطأ هذا الافتراض، في ضوء الاختلافات في المستويات النسبية للتنمية[1].

[1]- رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم ألركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص84.

وكان استخدام السياسة المالية في الدول الصناعية لأول مرة عندما استطاعت أن تخفض وتقلل من حدة البطالة، وذلك بتنشيط الطلب، مع العلم أن الدول الصناعية تملك أوعية كبيرة من الموارد غير مستغلة بشكل تام منها معدات رأس مالية غير مستغلة ومهارات إدارية، ويمكن للسياسة المالية التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار الدورية في تقلبات الاقتصادية التي تطرأ على الطلب، وذلك من خلال استعمال الإنفاق الحكومي من أجل إعادة استغلال الموارد والوسائل المعطلة لزيادة الإنتاج.

تتميز الدول الصناعية بضخامة الإنتاج والمبادلات الداخلية والخارجية، وهذا ما ينعكس على التحصيل الضريبي، بحيث نجد أن الحصيلة مرتفعة حيث تتراوح مابين 25% إلى 30%، وفي تقدير آخر وصلت هذه الحصيلة إلى 35% من الناتج القومي الإجمالي،[2] ويعود ارتفاع الحصيلة إلى المستوى المعيشي الجيد من جهة، وإلى النظام الضريبي الفعال الذي يحقق عائدا كبيرا، ولديها إمكانية فرض ضرائب إضافية لأن إمكانية فرض الضرائب تعتمد على خمس عوامل هي:

- نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
- درجة عدم العدالة في توزيع الدخل.
- الهيكل الصناعي للاقتصاد وأهمية تنوع الأنشطة الاقتصادية.
- الموقف الاجتماعي والسياسي والمؤسسي والقوة النسبية للفئات المختلفة (ملاك الأراضي الكبار في مواجهة الصناع، واتحادات التجارة).
- الكفاءة الإدارية والأمانة وقدرة فروع الحكومة على تحصيل الضرائب.

وتتوفر جل هذه الإمكانيات في اقتصاديات الدول الصناعية، وتسهيل إلزامية مسك الدفاتر المحاسبية في المجالات الصناعية والتجارية، عملية التطبيق السليم للنظام الضريبي، لإمكانية الاعتماد على الدفاتر المحاسبية لتقدير المادة الخاضعة للضريبة.وتقوم إدارة الضرائب بالتأكد والتدقيق في صحة البيانات المحاسبية من طرف المراقبين. وتعطي المجتمعات الصناعية المتقدمة اهتماما كبيرا للتدريب المحاسبي للموظفين لدرجة يمكن تحويلهم إلى معاونين لمصلحة الضرائب في تقدير المادة الخاضعة للضريبة. ويتم حساب الضريبة، كما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الممول هو الذي يحسب الضريبة المستحقة عليه. ويتمثل هدف السياسة المالية في الدول المتقدمة الصناعية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والسماح لميزانية الدول بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة.

2- السياسات المالية في اقتصاديات الدول النامية: تسعى السياسات المالية في الدول النامية، بالدرجة الأولى، لتوفير الحاجيات الأساسية لأفراد المجتمع، والزيادات في الدخل الحقيقي المتوسط للفرد عن طريق زيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمعدات الرأس مالية الإنتاجية والكفاءات التنظيمية، مما يؤدي إلى زيادة موارد المجتمع، أي زيادة دخله الحقيقي، وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. ومنه تستخدم السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية كجزء مكمل لخطط التنمية مع إمكانية القيام بالتعديلات

[1]- غازي عبد الرازق النقاش، المالية العامة (تحليل أسس الاقتصاديات المالية)، دار وائل، ط3، عمان، 2003، ص36.

[2]- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسات المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، 1993، ص ص201-202.

التركيبية المناسبة في الاقتصاد.[1] وتعتمد الدول النامية على السياسة المالية أكثر من اعتمادها على السياسة النقدية وذلك لافتقارها إلى أسواق رأس مالية حقيقية، مما يجعل أدوات السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. وبالتالي فإن السياسة المالية ذات دور كبير في تحريك عجلة الاقتصاد في الدول النامية. ويرتبط استخدام أدوات السياسة المالية ارتباطا وثيقا بالحياة اليومية للفرد والمجتمع في هذه الدول مما يجعلها أكثر فعالية من غيرها، فيكون للزيادة في الضرائب أو التخفيض منها أو الزيادات في الإنفاق الحكومي أو التخفيض منه أثر واضح وكبير من غيره من الأدوات السياسة النقدية.

تتميز السياسة المالية باتساع وتنوع مجالات تأثيرها في الدول النامية، وبالتالي يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير على:[2]

- حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة، وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح للاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها.
- مدى وفرة المؤسسات الخدماتية التي تزود المواطنين بما يحتاجون من خدمات مختلفة، وبالتالي فإنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في الدولة.
- مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين أصولهم على حد أدنى من الدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب.
- التأثير على تنوع مصادر الدخل القومي بتنوع مجالات استثمار الفوائض المالية المحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد.

هناك صعوبات تواجه السياسة المالية منها تعدد المراحل والخطوات الحكومية الرسمية اللازمة من أجل اتخاذ القرار وتنفيذه وطول المدة في ذلك، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم مناسبة القرار، لأن طول فترة الانتظار لاتخاذ القرار وتنفيذه قد تحدث تغييرا آخر يتطلب اتخاذ قرار آخر دون هذا القرار الذي يرتبط بالتغيير الأول.

الفرع الثاني: موقع السياسات المالية ضمن برامج الإصلاح الاقتصادية المدعومة من المنظمات الدولية

قبل التطرق إلى موقع السياسات المالية ضمن برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من المنظمات الدولية، وجب علينا التعرف على مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي، وأنواعها، برامج الإصلاحات الاقتصادية، المنظمات الدولية وأهم وسائلها المستخدمة لتوجيه السياسة المالية ضمن البرامج المدعومة من هذه الهيئات والمنظمات الدولية.

1- **مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي:** يمكن اعتبار سياسات الإصلاح الاقتصادي، الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الاقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا ويجب أن تكون هذه الإصلاحات في صيرورة مستمرة مع الزمن

[1]- غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة (تحليل أسس الاقتصاديات المالية)، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2]- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000، ص ص189-190.

والمتغيرات الاقتصادية، لأن الاقتصاد يشهد تطورا مستمرا. وبالتالي يؤدي التطور إلى تغير القوانين والإجراءات والقواعد، الأمر الذي يجبر القائمين على الاقتصاد على مواكبة مع هذا التطور[1].

2- **أنواع سياسات الإصلاح الاقتصادي:** نجد أن الهدف من سياسات الإصلاح الاقتصادي هو تحسين أداء النشاط الاقتصادي. وقد ينجر عن تطبيق هذه السياسات انعكاسات سلبية على المجتمع. مما دفع بعض بلدان العالم إلى التخوف من سياسات الإصلاح التي جاء بها صندوق النقد الدولي، الأمر الذي أدى إلى ظهور اجتهادات وأفكار أخرى من أجل الإصلاح الاقتصادي. ويمكن تقسيم سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى قسمين أساسيين:

- **السياسات الأصولية:** والتي تجد منطلقا لها في الفكر النيوكلاسيكي ويتبناها صندوق النقد الدولي.
- **السياسات غير الأصولية:** هي التي تبتعد عن المنظمات الدولية.

تستند برامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي على النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص وتوزيع الموارد، والذي يجب تنفيذه داخل الاقتصاد القومي من أجل تصحيح الاختلالات الدائمة في ميزان المدفوعات. ويستخدم البنك الدولي آليات السوق وعدم التدخل الحكومي، أي التقليل من دور القطاع العام وإعطاء الأهمية للقطاع الخاص، في تبرير وجهات نظره بخصوص التعديلات المطلوبة في مجال السياسة الكلية. ولقد أفضى التطور في عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى حدوث تقارب بين وظائفهما ووصفاتهما المتعلقة بعلاج الاختلالات الهيكلية، حيث هناك تقاطع بين سياسات التثبيت الصادرة عن صندوق النقد الدولي وسياسات التكييف الصادرة عن البنك الدولي.

يدعو صندوق النقد الدولي إلى اعتماد التدابير التالية في مجال السياسة المالية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي يدعمها:[2]

- تخفيض عجز الموازنة العامة للدول، باقتراح وسائل من شأنها زيادة الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق العام.
- إصلاح النظام الضريبي مع اقتراح التدابير اللازمة لتوسيع نقاط فرض الضرائب وتحسين توزيع أعبائها.
- تحقيق انضباط نظام الأجور، والتوظيف في القطاع الحكومي مع تشجيع مشروعات التعاقد المبكر.
- الإسراع بتنفيذ برامج الخصخصة، وتشجيع القطاع الخاص.
- زيادة النفقات العامة المتعلقة بالخدمات الاجتماعية، مع التخفيض التدريجي للدعم.
- رفع مستوى كفاءة إنتاجية الإنفاق الاستثماري، ونفقات الصيانة.

وتؤدي السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء في فترات الكساد أو في فترات الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني. ويمكن إرجاع أسباب ومصادر الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات إلى نوعين من الأسباب، مع أسباب أخرى خاصة باقتصاديات الدول المتخلفة:

[1]- قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه، مرجع سبق ذكره، ص270.

[2]- يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، ط2، الإسكندرية، ص ص71-72.

- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.
- وجود قوى احتكارية تخرج عن قواعد المنافسة وتتمتع بقدرة كبيرة على تحديد الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

الخلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم التعرف على مفهوم السياسة المالية وأهدافها وتطوراتها كما تم التطرق إلى منهاج للسياسة المالية والأدوات التي تستخدمها.

تعد السياسة المالية من إحدى مكونات السياسة الاقتصادية وإن كانت هذه السياسة من أقوى السياسات فإنها لا تفي بالغرض إذا ما استخدمت بمفردها، وبمعزل عن السياسات الأخرى. لذلك وحتى تتم الاستفادة من هذه السياسة، وتحقيق الأهداف المحددة يجب أن يكون هناك نوع من التكامل بين كل من السياسات المالية والنقدية الأمر الذي يضمن تحقيق الأولويات وتوزيع أفضل للموارد الاقتصادية والمالية.

تختلف أهداف السياسة المالية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية. ففي الدول المتقدمة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعمالة، أما في الدول النامية فتهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث تعتبر الدول المتقدمة من النماذج التي استطاعت أن تسجل تقدما كبيرا عن طريق السياسة المالية من خلال تحقيقها تكاملا ناجحا.

تمهيد:

يحتل موضوع تقييم الأداء أهمية كبرى للمؤسسات خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من تغيرات متسرعة وإفلاس العديد من المؤسسات الكبرى ، ويهدف تقييم الأداء في البنوك إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، ويختلف تقييم الأداء من بنك لآخر، وهذا حسب الغرض من التقييم ونوعية المستفيدين منه، حيث يركز المودعون على السيولة والمساهمون على الربحية، وهذا ما يجعل موضوع تقييم الأداء يزداد أهمية يوما بعد يوم إلى جانب ذلك فإن المعلومات هي العصب الأساسي في جميع مراحل اتخاذ القرار، فبقدر ما تتوفر المعلومة الصحيحة والدقيقة، وفي الوقت المناسب تتوقف درجة فعالية اتخاذ القرار، ومما لا شك فيه أن صحة القرار ومدى فعاليته يتوقفان على مستوى دقة المعلومات المتوفرة وصحتها، فالمعلومات الدقيقة الوافية هي التي تمهد طريق العمل أمام متخذي القرار.

ومن خلال هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى تقييم الأداء خاصة في البنوك التجارية وأهدافه، وكذا بعض النماذج التي يمكن قياس الأداء من خلالها، ومن هنا فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي؛

المبحث الثاني: دراسة تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

مهما كان متاحا للبنك من موارد من مختلف أنواعها فلا يمكن له استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة جيدة ومتطورة، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص، إلا عن طريق تقييم أدائها خاصة الأداء المالي، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الأداء والتقييم المالي وأهدافه

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء البنوك حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف والخطط، ويعبر على أداء البنوك حيث يعتبر الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها .

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي

1) تعريف الأداء المالي:

قبل التطرق إلى مفهوم الأداء المالي نعطي تعريف على الأداء حيث اختلف المفكرين في إيجاد مفهوم موحد للأداء حيث أن أصل كلمة أداء تنحدر من اللغة اللاتينية أين تجد كلمة **PERFORMARE** التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، وبعده اشتقت اللغة الإنجليزية منها لفظ **PERFORMANC** والتي تعني انجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه،[1] ، ونذكر منها ما يلي:

- يشير الأداء الى "درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد، وهو يعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة"؛
- كما يعرف الأداء على انه "السلوك الذي يساهم فيه الفرد في التعبير عن إسهاماته في تحقيق أهداف البنك على أن يدعم هذا السلوك ويعزز من قبل إدارة البنك، وبما يضمن النوعية والجودة من خلال التدريب".

ولا يختلف مفهوم الأداء على الأداء المالي فيعتبر الأداء المالي نوع من أنواع الأداء الذي تسعى البنوك للوصول إليه وتحقيقه حيث يعرف على أنه[2] :

- هو مدى قدرة البنك على الاستغلال الأمثل لموارده ومصادره في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة؛
- الأداء المالي هو الكفاءة والفعالية معا للنشاط المالي المتعلق بالمجموعة، أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرف البنك؛

[1]- حسن راوية، إدارة الموارد البشرية (رؤية مستقبلية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص209.

[2]- حواش محمد، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك وأسواق مالية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2016-2017، ص18.

- مدى مساهمة الأنشطة في خلق قيمة أو فعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل تكاليف مالية.

وأيضا يمكن أن يعرف الأداء المالي من خلال العوامل التالية[1]:

- ✓ العوامل المؤثرة في المر دودية المالية؛
- ✓ أثر السياسات المالية المنشأة من طرف المسير على مردو دية الأموال الخاصة؛
- ✓ مدى مساهمة معدل نمو البنك في إنجاح السياسة المالية من خلال تحقيق فوائض مالية.

وبذلك يمكن القول ان الأداء المالي يعكس مدى نجاح البنك في نشاطه وعن الأطراف الفاعلة في البنك ككل، لذلك فهو يعالج انطلاقا من الوسائل والعمليات والمهارات التي يقتضيها بلوغ الأهداف.

2) العوامل المؤثرة في الأداء المالي:

يواجه البنك خلال القيام بنشاطه عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقله في أداء وظائفه، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي نجد:

- ✓ **العوامل الداخلية:** وهي تلك العوامل التي تؤثر على أداء البنك والتي يمكن له التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف، ومن أهم هذه العوامل: الرقابة على التكاليف، الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة، الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.
- ✓ **العوامل الخارجية:** يواجه البنك مجموعة من التغييرات الخارجية التي تؤثر على أدائه المالي حيث لا يمكن للإدارة السيطرة عليه، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغييرات ومحاولة إعطاء خطط للتقليل من تأثيرها وتشمل هذه العوامل: مخاطر الأزمات المالية، التغييرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات، القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق، السياسات المالية والنقدية والاقتصادية ككل للدولة.

3) أهمية الأداء المالي: تكمن أهمية الأداء المالي فيما يلي[2]:

- زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية أكبر، ونمو وارتفاع في نسبة استخدام واستغلال العمالة الموجودة؛
- انخفاض تكلفة رأس المال والتي ترتبط بارتفاع قيمة البنك مما يجعل الاستثمار أكثر جذب للمستثمرين والعملاء؛
- أداء تشغيلي أفضل ناجم عن تخصيص أفضل الموارد المتاحة؛
- خفض وإمكانية التحكم في الأزمات المالية التي تصيب البنك؛

[1]- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000، ص38.

[2]- آسية جنوحات وياسمين العلايبية، فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات وأثرها على الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 8/7 ديسمبر 2014، ص16.

- بناء علاقة أفضل مع كل أصحاب وأطراف المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي والدولي؛
- تقديم معلومات مفيدة من خلال التقارير، بما يمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب؛
- تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف والمراقبة.

الفرع الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي وعناصره

1) مفهوم تقييم الأداء المالي:

استأثر موضوع تقييم الأداء المالي باهتمام واسع في مجالات الدراسة العلمية الاقتصادية منها والإدارية والمالية والمحاسبية والمصرفية كذلك، ووردت عدة مفاهيم لعملية تقييم الأداء المالي منها[1]:

- ✓ تقييم الأداء المالي هو عملية قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.
- ✓ قياس النتائج المحققة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للبنك وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالبنك.

بمعنى آخر يعتبر تقييم الأداء المالي للبنوك قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا، تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس للتعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية:

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية؛
- تحديد الأهمية النسبية بين نتائج الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

حيث أن الفعالية تقوم على تحقيق أهداف البنوك وفقا للموارد المتاحة، فحين أن الكفاءة تقوم على الاستخدام للموارد المتاحة مما يساعد على الوصول للأهداف. وتهدف البنوك بصفة عامة إلى تحقيق الربح، لذا فتقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في البنك، فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الاستراتيجية والخطة الموضوعة، وترشيد استخدامات الموارد المتاحة، وهذا يساهم في بقائه في بيئة تنافسية وهي ترتكز على المصادر التمويلية والاستثمارية له.

[1]- حاكم محسن محمد، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة، دار اليازوري للنشر، عمان، 2013، ص35.

2) الوظائف الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي:

عملية تقييم الأداء المالي عبارة عن متابعة لمدى تحقيق البنك للخطط التي رسمها، ويمكن قياسها باستعمال عدة أساليب ذلك لتمكين المسيرين من الإشراف على تلك الخطط ومراقبتها، ويمكن تلخيص أهمية تقييم الأداء المالي في الوظائف التالية[1]:

- ✓ متابعة تنفيذ الأهداف الاقتصادية للبنك وذلك التعريف على مدى تحقيقها للأهداف المسطرة مسبقا وللفترة المحدودة اعتمادا على البيانات والإحصائيات التي توفرها مختلف أقسام البنك، لذلك يجب على المسيرين تحديد الأهداف مسبقا بدقة ووضوح؛
- ✓ الرقابة على كفاءة الأداء للتأكد من قيام البنك بممارسة نشاطه وتنفيذ خططه بأعلى درجة من الكفاءة الممكنة، وذلك بتشخيص الانحرافات وأسبابها والعمل على تفاديها في المستقبل، وهنا يجب التأكد من أن البنك قد استخدم كافة موارده بأعلى درجة ممكنة؛
- ✓ تحديد الجهات والمراكز الإدارية المسئولة عن الانحرافات التي حصلت؛
- ✓ البحث عن الحلول والوسائل المناسبة لمعالجة الانحرافات مع ضرورة اختيار البديل الأفضل.

3) ركائز تقييم الأداء المالي:

هناك ركائز عدة أساسية يستند عليها نظام تقييم الأداء المالي في المصارف نذكر منها ما يلي[2]:

- **التحديد الدقيق لأهداف البنوك التجارية وفي مختلف المجالات:** إذ تتطلب عملية تقييم الأداء المالي تحديدا واضحا ودقيقا للأهداف التي يسعى البنك التجاري لتحقيقها، ويتضمن ذلك تحديد جميع الأهداف التفصيلية والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد وأهداف بعيدة الأمد، وأهداف رئيسية وأخرى فرعية، كذلك يجب أن تكون تلك الأهداف واضحة ومفهومة لجميع الأفراد العاملين في البنك.
- **وضع الخطط التفصيلية في كل المجالات مع مراعاة التنسيق بينهما:** بعد أن يتم تحديد الأهداف بشكل مفصل ودقيق، لابد من وضع الخطط التفصيلية لكي تكون مؤشرا لتحقيق الأهداف بالشكل والصيغة والمدة المطلوبة، على أن تتضمن تلك الخطط تحديدا للموارد المتاحة وأسلوب استخدامها علميا وبالشكل الذي يمكن من تحقيق الأهداف بأقل كلفة ممكنة، مع مراعاة أن تكون الخطط واقعية ومتناسقة مع الأهداف المحددة، بالإضافة إلى مرونتها لغرض إجراء التعديلات عليها عندما تستدعي الضرورة لذلك.
- **التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الإدارية:** وتتضمن القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية تحديدا لمراكز المسؤولية، ويقصد بالمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء نشاط محدد ولها سلطة في اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها، فمثلما هو معروف أن البنك التجاري يمارس العديد من الفعاليات والأنشطة، وتبعا

[1]- أكرم محسن الياسري ، إيناس ناصر الموسوي، مفاهيم معاصرة في الإدارة الإستراتيجية ونظرية المنظمة، دار الصفاء للنشر، ط1، الجزء2، الأردن، 2015، ص105.

[2]- نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر، ط1، عمان، 2009، ص33.

لذلك يوجد هناك عدد من مراكز المسؤولية لها فعالية أو نشاط في البنك، لذلك من الضروري تحديد مسؤولية كل وحدة من تلك الوحدات الإدارية والفنية وبصورة واضحة من أجل تسهيل عملية الرقابة والمتابعة وكذلك تشخيص الانحرافات والمساهمة في وضع حلول الناجحة للتغلب عليها أو لتقليل من أثارها السلبية.

- **الاختيار السليم لمؤشرات تقييم الأداء المالي:** إذ تقتضي إجراءات نظام تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية تحديد وضع مؤشرات لهذا الغرض، ويعد اختيار وتحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي وفي الوقت نفسه أكثرها صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الآراء فيها.
- **إنشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره:** بما يكفل ويساهم في اتخاذ القرارات الصائبة وتصحيح مسارات الأداء في الوقت اللازم وضمان عدم السير في الاتجاهات التي تؤدي إلى تحقيق أداء غير مرغوب فيه.

الفرع الثالث: أهداف عملية تقييم الأداء المالي:

لاشك في أن أهداف عملية تقييم الأداء المالي تختلف حسب توقعات المستفيدين من تقارير الأداء، إذ يركز المودعين مثلا مؤشرات السيولة ومدى ضمانهم للقدرة على استرجاع أموالهم، في حين يهتم المساهمين بمؤشرات الربحية بينما تهتم إدارة البنك بقدرة البنك على توفير الخدمات للمتعاملين دون تعريض أموال المودعين للأخطار. وعموما فإن عملية تقييم الأداء المالي للبنك تهدف إلى عدة نقاط يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- ✓ يعتبر تقييم الأداء المالي وسيلة مهمة في تحسين المرد ودية للمنظمات الاقتصادية حيث يبين للمسيرين كل نقاط القوة والضعف ويساعد على تحليل النتائج؛
- ✓ تطوير الأداء وتحسين مستوى النشاط المصرفي ليتماشى في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد؛
- ✓ إعطاء معلومات دقيقة للقيادة الإدارية العليا في البنك عن أوضاع ومستويات الأداء؛
- ✓ مراجعة دورية ومستمرة للتغييرات التكنولوجية والاقتصادية وغيرها من التغييرات التي قد تؤثر في كفاءة وفاعلية المعدلات والمعايير الكمية؛
- ✓ إن نظام تقييم الأداء يجب أن يكون نقطة انطلاق من خلاله يستطيع الموظف والمسئول الانتقال من علاقة رئيس ومرؤوس إلى علاقة ديناميكية مثل لاعب ومدرب في فريق كرة القدم، حيث يقوم المدرب من خلاله بدور الموجه والمعلم في جو يسوده روح الفريق وأن كلا من الرئيس والمرؤوس يكمل بعضهم البعض؛
- ✓ يبين تقييم الأداء المالي مدى فاعلية المتغيرات المحيطة بظروف العمل والتي تنعكس مباشرة على الإنتاجية والأرباح، كما تقدم الحلول والوسائل المتاحة لتطويرها وتحسينها؛

[1]- حسين الصديق، تقويم الأداء في المؤسسات الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، مجلد28، العدد1، سوريا، 2012، ص18.

- ✓ الدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للبنوك لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة اقتراح قرارات تصحيحية.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي:

يعد اختيار مؤشرات الأداء المالي وتركيبها من أهم مراحل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، فهي تتطلب التحديد الواضح والدقيق لمدلولات المؤشرات المستخدمة في التقييم وتركيبها وطرق حسابها....الخ، وفي دراستنا هذه تم التركيز على المؤشرات التالية:

الفرع الأول: مؤشرات الربحية Profitability Indicators:

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، وتعني ربحية البنك هي محصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها، لذلك فإن المؤشرات الأخرى توفر معلومات معبرة عن الطريقة التي تدار بها البنك أما مؤشر الربحية فيعبر على مدى كفاءة التي تتخذ فيها الإدارة قراراتها الاستثمارية.[1]

وتندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة من المؤشرات نذكر منها ما يلي:[2]

1) **معدل العائد على حقوق الملكية:** يعد هذا المعدل من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال، ويعمل البنك التجاري دائما على زيادته بما يتناسب مع حجم المخاطر التي يتحملها مساهمو البنك ويوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح **"العائد"** التي حققها المصرف.

$$\frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}}$$

2) **معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات:** تبين هذه النسبة صافي الأرباح التي حققها البنك التجاري بالنسبة لإجمالي الإيرادات، وزيادتها يعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة لإجمالي الإيرادات.

$$\frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

[1]- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص327.

[2]- نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، مرجع سبق ذكره، ص58.

الفرع الثاني: مؤشرات السيولة Liquidity Indicators:

تستخدم هذه المؤشرات كأدوات المركز الائتماني للبنوك والذي يعبر عليه عادة عن مدة قدرة البنك بالوفاء باتزاماته قصيرة الأجل.[1]

ونذكر من مؤشرات السيولة مايلي :[2]

1) **نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات**: تقيس هذه النسبة نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنك التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى البنك التجاري مما يقلل من العائد النهائي المتوقع، ونقص نسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة البنك التجاري لأخطار عدة مثل خطر السحب وخطر التمويل وهو يحسب كالتالي:

$$\frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

2) **المعدل النقدي:** يشير هذا المعدل إلى قدرة البنك على تلبية التزاماته النقدية المتوفرة لديه في الصندوق وأرصدته لدى البنوك الأخرى، ويجب تجنب الإفراط في الارتفاع أو الانخفاض في هذا المعدل. وهو يحسب كالتالي:

$$\frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

الفرع الثالث: مؤشرات ملاءة رأس المال Solvency Indicators:

هذا النوع من المؤشرات يعطي نسب دقيقة حول الوضع المالي للبنك على المدى الطويل، كما يبين قدرة البنك على تسديد ديونه والتزاماته الطويلة المدى وهي بالتالي تبين مقدار مساهمة الديون إلى رأس المال.[3]

[1]- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، دار وائل للنشر، ط3، الأردن، 2010، ص34.

[2]- نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، مرجع سبق ذكره، ص63.

[3]- عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2006، ص200.

وهناك عدة مؤشرات منها:[1]

1) **مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات:** ويبين هذا المؤشر مدى كفاية حقوق المالكين لمواجهة الاستثمارات في الموجودات الثابتة، يعتبر هذا المؤشر دليل على نوع التمويل الذي يحتاجه البنك مستقبلا، وتحسب النسبة كما يلي:

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% هذا يعني حاجة البنك إلى نوعين من الأموال فالأولى منها أموال طويلة الأجل لاستثمارها في الموجودات الثابتة التي لم تكتفي مصادر البنك الذاتية لمواجهتها، والثانية قصيرة الأجل لاستثمارها في الموجودات المتداولة، أما إذا كانت النسبة أكبر من 100% فهذا يعني أن المصادر طويلة الأجل قد أتيحت لمواجهة جميع الاستثمارات مع فائض منه يستثمر في الموجودات المتداولة.

2) **نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع:** تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك التجاري على حقوق الملكية بوصفها مصدر من مصادر التمويل، ومدى قدرة البنك على رد الودائع من الأموال المملوكة له وارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين. وتحسب النسبة كما يلي:[2]

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

الفرع الرابع: مؤشرات توظيف الأموال:

تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة المصرف التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار السياسة الائتمانية للبنك، وسياسة استخدام الأموال، وتقيس هذه المؤشرات أداء البنوك التجارية في استخدام الأموال المتاحة وإنتاجية العمالة والعائد الذي حققته البنوك نتيجة للاستثمار في المجالات المختلفة.[3] ومن أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال هي:

1) **مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات:** يبين هذا المؤشر كفاءة البنك في الاستثمار وكلما ارتفع هذا المؤشر ارتفع معه حصيلة الإيرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة، وبذلك فإن هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات التي يجب على البنك أن يراقبه باستمرار وأن يرفعه دائما لأن ذلك يعني التوجه بالاستثمار نحو أفضل الحالات، ويحسب كالتالي:

[1]- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص334.

[2]- نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، مرجع سبق ذكره، ص65.

[3]- صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الميسر للنشر، ط1، عمان، 2000، ص257.

<u>اجمالي الإيرادات</u> **إجمالي الاستثمارات**

2) **مؤشر الإيرادات إلى إجمالي الموجودات:** يوضح هذا المؤشر كفاءة البنك التجاري في تشغيل الموارد المتاحة وكفاءته في تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى في أداء الخدمات المصرفية كافة التي يتمثل عائدها أو جزء كبير منها في العمولات والفوائد المحققة، وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلا على الاستغلال الأمثل والسليم لتلك الموجودات.[1]

<u>اجمالي الإيرادات</u> **إجمالي الموجودات**

المطلب الثالث: عموميات حول البنوك التجارية:

الفرع الأول: مفهوم البنوك التجارية:

هي تلك البنوك التي تقوم بقبول الودائع، تدفع عند الطلب أو لأجل وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عملية تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات.[2]

ومن هنا يمكن القول أن البنوك هي تلك المؤسسات التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع، وبما يتماشى ذلك مع التغير المستمر في البيئة المصرفية. كما تعرف كذلك، انها هي المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب ولأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض بغرض الربح.[3]

من خلال التعريف يتبين أن البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات مالية تتعامل بالأموال المودعة من طرف الزبائن وهدفها هو الربح، وهناك تعريف آخر "هي مؤسسات مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين، فأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهما: قبول الودائع، وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرها."[4] ومن هنا يمكن القول أن البنوك التجارية هي مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء هما: أصحاب الفائض (المودعين) وأصحاب العجز (المقترضين).

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، نفس المرجع السابق، ص259.

[2]- حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011، ص105.

[3]- سلمان أبو دياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص110.

[4]- محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية- البورصات والبنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص214.

كما تتميز البنوك التجارية بجملة من الخصائص ومن بينها:

- ✓ تقبل الودائع التجارية "تحت الطلب" فتتعامل معها فئات المجتمع كافة من الأفراد والمؤسسات الصغيرة، المتوسطة وكبيرة الحجم، سواء كانت خاصة أو حكومية، مما يجعلها مستعدة دائما لدفع هذه الأموال لأصحابها في أي وقت؛
- ✓ أنها الأكثر انتشارا إذ تشكل الجزء الأكبر من المؤسسات البنكية من حيث العدد والحجم؛
- ✓ تقبل جميع أنواع الودائع، فتساهم في تلبية رغبات المدخرين في المجتمع من خلال تجميع مدخراتهم الصغيرة والكبيرة؛
- ✓ تعمل باستمرار على تطوير أنواع مختلفة من الودائع؛
- ✓ يمثل رأس المال نسبة بسيطة من إجمالي مواردها؛
- ✓ تمنح القروض قصيرة الأجل لغايات التجارة أو الاستعمال الشخصي على النحو الخاص.

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية:

اتجه التطور البنكي إلى اتساع نطاق الوظائف التي تزاولها البنوك التجارية على وجه الخصوص ويمكن حصر أهم الوظائف الاقتصادية للبنوك التجارية في النقاط التالية:[1]

-التوسط بين المقرضين والمقترضين (قبول الودائع-الإقراض): تعني بذلك قبول الودائع من المودعين بصفتهم مقرضين للبنك ووظائفها في متناول الأفراد والمؤسسات الراغبة في الاقتراض، كما تقوم بوظيفة الوسيط المالي بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الإعتمادات المستندية.

-خلق النقود (إنشاء أو توليد النقود): هي وظيفة تميز البنوك التجارية عن سائر المؤسسات المالية وتعتبر وظيفة جوهرية لهذه البنوك، التي لم تعد تكتفي بتقديم قروض من ودائع تملكها، بل من ودائع ليس لها وجود لديها "أي تخلق هذه الودائع" وهذه أهم وظيفة للبنوك التجارية.

-تقديم خدمات مصرفية متنوعة: زيادة على المهام الرئيسية للبنوك التجارية، نجدها تتكفل أيضا بتقديم خدمات تتعلق بالأسهم والسندات وما يتعلق بالصرف، وبعض الحسابات الخاصة بالأجور وتحصيل الأوراق المالية والتجارية وتسديد الديون وتقديم استشارات للزبائن، وخدمة الأمانات.

ومنه يمكن القول أن البنوك التجارية أصبحت حاليا تقدم لعملائها الكثير من الخدمات والعمليات البنكية تطبيقا لمبدأ الخدمة المتكاملة.

[1]- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 2، الجزائر، 2012، ص116.

الفرع الثالث: استخدامات البنوك التجارية:

تتمثل استخدامات البنوك التجارية فيما يلي:[1]

أ- **القروض:** وتمثل القروض أهم استخدامات البنوك التجارية لمواردها ويمكن تصنيفها إلى الأنواع التالية:

1-قروض طويلة الأجل: هو الائتمان الذي تفوق مدته سبع سنوات، وهذا النوع من القروض موجه لتمويل الأصول الثابتة، أي الاستثمارات الثقيلة، كالمباني والمعامل، التجهيزات الضخمة....إلخ، أي الاستثمارات التي فترة اهتلاكها تتجاوز سبع سنوات، وهذا النوع يمكن أن يصل في بعض الأحيان إلى عشرون سنة أما الضمانات المقدمة لهذا النوع من الائتمان فهي الرهن الرسمي بالدرجة الأولى، الرهن العقاري والرهن الحيازي، أما الفائدة عن هذا النوع من القروض فتحددها السلطات المعنية.

2-قروض متوسطة الأجل: هذا النوع من القروض تزيد فترته عن سنة وتقل عن عشرون سنة، فبعد أن كان يقتصر التعامل المالي على التمويل قصير الأجل، اتجهت البنوك التجارية إلى تمويل المشروعات والمنشآت بقروض متوسطة الأجل تصل إلى خمس سنوات وغالبا ما يتم هذا النوع من القروض في شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها وقيمتها في شروط عقد الإقراض، ويكون سعر الفائدة فيها أعلى من سعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل.

3-قروض قصيرة الأجل: هي نوع من القروض التي لا يتجاوز أجلها سنة، وتشكل الجزء الأكبر من القروض التي تقدمها البنوك التجارية، ويتم الوفاء بها مع نهاية العملية التي استهدفت تمويلها، وله عدة صور أهمها: الخصم، تسهيلات الصندوق، القرض الموسمي الذي يمنح للمؤسسات التي تقوم بنشاط موسمي وليس هناك خطورة من زيادة هذا النوع من القروض في المجتمع لأنه لا يتجاوز أجلها السنة حيث يدل يدل التوسع فيها على زيادة مستوى النشاط الاقتصادي.

ب-المستحقات على المصارف: وتتمثل هذه المستحقات في السندات الحكومية المضمونة بواسطة الحكومة، وكذلك الأوراق المالية الأخرى مثل: الأسهم والسندات التي تصدرها المشروعات والمؤسسات غير الحكومية المختلفة، حيث أن استثمار البنوك التجارية لجزء من مواردها في مثل هذا النوع يعطيها عائد مرتفع نسبيا، إلا أن هذا النوع من الأصول المالية تتوقف درجة سيولته على مدى نمو واتساع وتطور السوق المالي، فكلما كان هذا الأخير واسعا ونشطا أصبح الاستثمار فيه مناسبا وأكثر انتشارا واستقرارا في مستويات أسعار هذه الأوراق.

ج-الأرصدة النقدية الجاهزة: تتمثل في النقود الموجودة في صندوق البنك ولدى البنك المركزي والغرض منها مواجهة عملياته اليومية، ويحتفظ بها البنك كإحتياطات أولية ولا يترتب على وجودها أي عائد وإن كانت اعتبارات الأمان هي السبب في وجودها.

[1]- موسى ولد الشيخ، البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص08.

د-أصول ثابتة: على الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه هذه الأصول في أعمال البنوك التجارية، إلا أن دورها يعتبر ثانويا في أنشطة البنوك التجارية بالمقارنة مع دورها في مشروعات أخرى.

هـ-أوراق حكومية قصيرة الأجل:[1] وتكون عادة في شكل أذونات الخزانة، وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة وتقدمها إلى البنك التجاري مقابل حصولها على قرض من هذا الأخير تتميز بتوافر الضمان في استرداد قيمتها مع تحقيقها لعائد مقبول، ويكون البنك المركزي على استعداد دائم لتحويل قيمتها إلى نقود حاضرة.

و-الأوراق التجارية القابلة للخصم: يعتبر خصم الأوراق التجارية من أهم المجالات التي يستثمر فيها البنك التجاري، وذلك للحصول على نقود حاضرة مقابل التنازل عن جزء من قيمة الورقة التجارية التي لم يحن تاريخ استحقاقها بعد، إذ يقوم البنك التجاري بتقديم قيمة الورقة إلى الزبون مقابل حصوله على عمولة والمتمثلة في سعر الخصم، ويحتفظ بالورقة التجارية حتى موعد استحقاقها، كما يستطيع إذا ما احتاج إلى سيولة أن يقوم بإعادة خصم بعضها لدى البنك المركزي مقابل سعر إعادة خصم أقل من سعر الخصم الذي حصل عليه من العملاء. وتقبل البيئة التجارية على التعامل بهذه الأوراق (الكمبيالة والسند الإذني) كأداة لتسوية الديون، نظرا لسهولة تحويلها إلى نقود قبل حلول أجل الوفاء بتقديمها للخصم لدى البنوك، ويقصد بالخصم دفع البنك لقيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها بعد خصم مبلغ معين يمثل فائدة القيمة المذكورة عن المدة بين تاريخ الخصم وميعاد الاستحقاق، مضاف إليها عمولة البنك ومصاريف التحصيل، فيسمى سعر الفائدة الذي تخصم بمقتضاه سعر الخصم.

المبحث الثاني: دراسة تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية:

لتقييم أداء أي وظيفة من وظائف المنشآت سواء مؤسسات مالية أو مؤسسات اقتصادية أو مؤسسات أخرى يواجه المسيرين إشكالية اختيار وانتقاء المعايير أو المؤشرات أو نماذج التقييم، فهي بطبيعة الحال كثيرة ومتعددة تختلف حسب توجه وطبيعة البنوك، وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مراحل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

تتضمن عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية مجموعة من المراحل مكملة لبعضها البعض غياب واحدة منها تعرقل العملية ككل ويمكن توضيحها كالآتي:[2]

1-جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم: تعد المعلومات مورد من الموارد الأساسية في عملية تقييم الأداء بمختلف مستوياته وأنواعه، فالمعلومات شيء أساسي في التقييم ولكن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي بل يجب الحصول عليه بالجودة العالية وفي الأوقات المناسبة، فالمعلومات فضلا عن أهميتها في تقييم الأداء فهي تعد بمختلف أنواعها من الوسائل التي تلجأ البنوك إليها لتحسين أدائها الاقتصادي والحصول على مزايا تنافسية وتحقيق الأهداف المرجوة. إن عملية التقييم تتطلب مجموعة من المعلومات يتم إرجاعها إلى 3 مصادر:

[1]- موسى ولد الشيخ، نفس المرجع السابق، ص09.

[2]- مجيد الكرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص43.

- ✓ الملاحظات الشخصية؛
- ✓ التقارير أو البيان الشفوي؛
- ✓ التقارير المكتوبة.

2-قياس الأداء الفعلي: يقصد بقياس الأداء الفعلي تقييم كافة الموارد المالية المتاحة، وهذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف على الاختلالات التي تحدث وقياس درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية وهذا طبعا يتطلب تحليل المؤشرات المالية الفعلية للسنة المالية المعنية وتطوراتها عبر الفترات محددة خلال السنة، وعلى ضوء ما تكشفه المعايير والنسب المالية التحليلية المعتمدة في البنك ومقارنتها مع المؤشرات والأرقام المخطط لها وذلك يتم من خلال المرحلة التي تليها.

3-مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المخطط له: ويتم في هذه المرحلة التحقق من مدى الوصول إلى الأهداف المخطط لها، وذلك عن طريق مقارنة مؤشرات الأداء الواردة في المخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية وهذا وفق فترات زمنية دورية، فيمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وربما تكون لفترات متوسطة المدى من ثلاث إلى خمس سنوات، وهذا بهدف إظهار مدى التطور في الأداء الفعلي للأنشطة.

4-دراسة الانحرافات وإصدار الحكم: وتسمى أيضا بمرحلة تحديد الانحرافات والهدف منها هو معرفة الفروق والانحرافات بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع ومعرفة الأسباب التي أدت إلى حدوث الانحرافات وتحليلها، كما يتم في هذه المرحلة معالجة هذه الانحرافات لتجنبها في الفترة القادمة وهي ما تسمى بالتغذية العكسية.

المطلب الثاني: نماذج تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

يتطلب نجاح تقييم الأداء المالي الاعتماد أساسا على قدرة المسيرين على انتقاء أفضل وأنسب نموذج لتقييم الأداء المالي للمنشأة.[1]

الفرع الأول: بطاقة التقييم المتوازن:

تعد بطاقة التقييم المتوازن **Balanced Scorecard** إحدى الوسائل الإدارية المعاصرة، ومن أهم خمسة عشر مفهوما إداريا التي تستند إلى فلسفة واضحة في تحديد الاتجاه الاستراتيجي للمنظمة وقياس مستوى التقدم في الأداء باتجاه تحقيق الأهداف، ويرجع بداية الاهتمام بهذا الأسلوب إلى بداية **1990** عندما قررت مؤسسة **Nolan Norton** أن ترعى دراسة أعدت خصيصا لإيجاد نموذج تقييم شامل ومتوازن.

1) تعريف بطاقة التقييم المتوازن:

ظهر مفهوم بطاقة التقييم المتوازن في عام 1992 على يد كل من Robert S.Kaplan و David P.Norton وهناك عدة تعاريف لها منها: "يمثل نظاما لأداء البنك وليس فقط نظاما لقياس حيث يساعد هذا النظام مؤسسات الأعمال على توضيح وعرض الرؤيا الخاصة بالبنك واستراتيجية وكيفية تحويل كلا منها إلى خطة عمل

[1]- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر، ط2، الاسكندرية، 2011، ص120.

تنفيذية."[1] بالإضافة إلى هذا التعريف هناك تعريف آخر "هو نظام لقياس الأداء ويعتبر أداة لترجمة استراتيجية البنك إلى أعمال تنفيذية، ويتضمن تقييم الأداء من أربعة جوانب وهي: جانب التمويل، جانب عمليات المنشآت، جانب العملاء وجانب التعلم والنمو." يمكن القول أن بطاقة التقييم المتوازن أداة تعتمدها الإدارة في قياس مستوى تقدم الأداء باتجاه تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوحدة الاقتصادية.

2) **مكونات بطاقة التقييم المتوازن:**

تضم بطاقة التقييم المتوازن أربع محاور أو أبعاد رئيسية وهي كالتالي:

1-البعد المالي: يعد البعد المالي أحد الأبعاد الرئيسية لبطاقة التقييم المتوازن، ويمثل نتاج هذا البعد مقاييس موجهة لتحقيق الأهداف أو الوقوف على مستوى الأرباح المحققة لاستراتيجية الوحدة الاقتصادية بالعمل على تخفيض مستويات التكاليف مقارنة بالوحدات الاقتصادية المنافسة.

2-بعد العملاء: تهتم العديد من الوحدات في الوقت الحاضر بالمحافظة على عملائها الحاليين ومحاولة جذب واكتساب المزيد من العملاء الجدد وأصبحت الأولوية الأولى من اهتمامات الوحدات في الوقت الحاضر تتجه صوب إرضاء العملاء والوفاء باحتياجاتهم وكسب ثقتهم وذلك من خلال تقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات الجديدة والمتطورة.

3-بعد العمليات الداخلية: يهدف إلى إعطاء أهمية لجميع العمليات التشغيلية الداخلية للبنك، وفي نفس الوقت يهدف إلى رفع مستوى الأداء داخله وتحسين مستوى عملياته الداخلية، ويؤكد كل من "كابلان" و"نورتن" أنه على البنك بناء "سلسلة قيمة" ذات جودة عالية خصوصا فيما يتعلق لكل من مرحلة جذب العملاء، تقديم القروض، ومرحلة تلقي الفوائد بحيث تعتبر هذه العمليات هي الأهم داخل البنك.

4-بعد التعلم والنمو: ويحدد هذا البعد البنية التحتية التي يجب على البنك بناءها لخلق نماء وتحسين طويل الأجل، ويأتي التعلم والنمو من ثلاث مصادر رئيسية "الناس، الأنظمة، الإجراءات" وللوصول إلى الأهداف وتطوير الأداء يجب على شركات الاستثمار إعادة تطوير مهارات الموظفين وتحسين تكنولوجيا المعلومات.

[1]- وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2009، ص153- 155.

جدول رقم (2-1): نموذج لبطاقة التقييم المتوازن

الأبعاد	الأهداف	المقاييس
المالي	النمو في تقديم القروض النمو في العائد على الاستثمار النمو في العائد على حقوق الملكية	الربحية السيولة تقييم السياسات المالية للمصرف
العملاء	كسب زبائن جدد كسب أسواق جديدة التوسع	المحافظة على الزبائن رضا الزبائن تحليل ربحية الزبون
العمليات الداخلية	تقديم خدمات جديدة تطوير الخدمات المقدمة	زمن الدورة جودة الخدمات مستوى التكاليف
التعلم والنمو	النمو في إنتاجية العاملين تطوير المهارات الفنية والمهنية للعاملين	المحافظة على العاملين درجة رضا العاملين

المصدر: نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، مرجع سبق ذكره، ص52.

الفرع الثاني: نموذج العائد على حقوق الملكية

في عام **1972** استنتج "دافيد كول" نموذج لتقييم أداء البنك، من خلال تحليل النسب والذي سمي بنموذج العائد على حقوق الملكية، وهذا النموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها تتمثل أساسا في مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، وكذلك مخاطر التشغيل ومخاطر رأس المال.[1]

1) **المجموعة الأولى:** يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف بنظام "ديبون" **Dupont System**، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول **ROA**، كما يبين قدرة الرافعة المالية **EM** على رفع العائد على حقوق الملكية **ROE** إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول **ROA**.

1-مؤشر العائد على الأصول ROA: يقيس معدل العائد على اللأصول العلاقة بين الربح وحجم الأصول "استخدامات الموارد" المتاحة للإدارة بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها تمويل هذه الأصول ويحسب مؤشر العائد على الأصول كما يلي:[2]

[1]- طارق عبد العالي حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص78.

[2]- محمود عبد الحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، دار وائل للنشر، ط7، الأردن، 2014، ص121.

$$\frac{\text{صافي الدخل+ الفوائد المعدلة ضريبيا}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

كما يقسم هذا المؤشر إلى:

هامش الربحPM: والذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف ويقاس هامش الربح بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الإرادات}}$$

منفعة الأصولAU: ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول أي إنتاجية الأصول وتقاس منفعة الأصول بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وعليه:

$$\text{منفعة الأصول} \times \text{هامش الربح} = \text{العائد على الأصول}$$

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء الأسوأ، فمثلا إذا حقق بنك ما عائدا على الأصول مرتفعا فيكون سببه أنه أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسن في كلا المجالين، بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو كلاهما.

2-معدل العائد على حقوق الملكية ROE: يقيس هذا المؤشر العائد على الاستثمارات لملاك المؤسسة المالية، ويعتبر أكثر مؤشر يهتم به المستثمرون فهو يقيس العائد على كل دينار مستثمر، حيث أنه الفرق بين **ROA** و **ROE** يظهر من خلال استخدام الرافعة المالية EM، وهو ما توضحه العلاقة التالية:[1]

$$\text{العائد على الأصول} \times \text{الرافعة المالية} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

ومنه يمكن القول أن:

$$\text{هامش الربح} \times \text{الرافعة المالية} \times \text{منفعة الأصول} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

[1]- محمود عبد الحليم الخلايلة، نفس المرجع السابق، ص133.

ويمكن تلخيص ذلك بالشكل التالي:[1]

الشكل رقم (2-1): العائد على حقوق الملكية

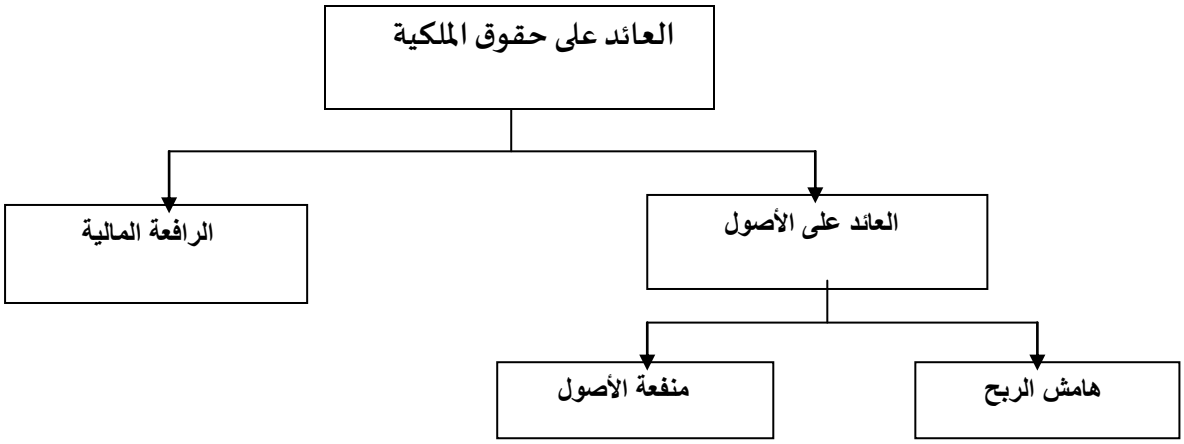

المصدر: طارق عبد العالي حماد، تقييم أداء البنوك التجارية"تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001، ص91.

2) **المجموعة الثانية:** وهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي بنك ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة ويمكن تلخيص بعض النسب للمؤشرات في الجدول التالي:[2]

جدول رقم (2-2): مؤشرات قياس المخاطر المصرفية

المخاطر	النسب
مخاطر التشغيل	**إجمالي المصارف/عدد العمال**
مخاطر الائتمان	**مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض**
مخاطر السيولة	**الودائع الأساسية/إجمالي الأصول**
مخاطر سعر الفائدة	**الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول** **الخصوم الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول**
مخاطر رأس المال	**حقوق الملكية / الأصول الخطرة** **إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول**

المصدر: حسين جميل البديري، البنوك: مدخل إداري ومحاسبي، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2003، ص156.

[1]- طارق عبد العالي حماد، تقييم أداء البنوك التجارية"تحليل العائد والمخاطرة"، مرجع سبق ذكره، ص91.

[2]- حسين جميل البديري، البنوك: مدخل إداري ومحاسبي، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2003، ص156.

المطلب الثالث: الأخطاء التي تواجه عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

إن طبيعة تقييم الأداء تتضمن الحكم على شخص من قبل شخص آخر، وأي خطأ متضمن في هذا الحكم قد يجعل تقييم الأداء غير موضوعي وغالبا ما تكون هذه الأخطاء نابعة إما من المقوم للأداء أو نظام التقييم في حد ذاته، والتي تؤثر على نجاح التقييم. وأهم الأخطاء التي تواجه عملية التقييم هي كالآتي:[1]

1) **الأخطاء المتعلقة بالمقوم (القائم بالتقييم):** ومن بين هذه الأخطاء نجد:

- الإنطباع الشخصي: والذي يتمثل في حكم المقوم على الفرد العامل بحكم مسبق قبل إجراء عملية التقييم سواءا بالسلب أو الإيجاب.
- شخصية القائم بتقييم الأداء: إما أن يكون متساهلا أو متشددا أثناء عملية التقييم وهذا يؤثر على عملية التقييم.
- التحيز الشخصي: والذي يتمثل في ميل المقوم لبعض العمال لأسباب تكون خارجة عن عمله، سواء كانت هناك علاقة شخصية او اجتماعية بين العامل والقائم بالتقييم ومن بين هذه العلاقات نجد مثلا: الزمالة والصداقة والعلاقات العائلية...إلخ.
- إعطاء المقوم تقديرات عالية لسلوك وأداء العامل في الفترة الأخيرة وإهماله لسلوكه وأدائه قبل ذلك.
- عدم اهتمام الرؤساء بإعداد التقارير عن تقييم أداء مرؤوسيهم، أي عدم القيام بوظيفة التقييم بأكمل وجه، وهذا يدخل في اللامبالاة.

2) **الأخطاء المتعلقة بنظام التقييم:** ونجد من أهمها ما يلي:

- عدم وجود معدلات ومعايير واضحة ودقيقة تساعد على مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط له.
- عدم كفاية نماذج التقييم: فوجود نماذج معقدة وغامضة يؤدي إلى تهرب المقومين من إعداد عملية التقييم.
- استخدام طريقة للتقييم موحدة وهذا خطأ حيث وجود طريقة موحدة لا يتناسب مع كل الوظائف والمهن داخل البنك.
- قلة المتابعة من طرف الجهات التي توضع نظام تقييم الأداء.

[1]- حسين الصديق، تقويم الأداء في المؤسسات الاجتماعية، دار القلم العربي، حلب، 2002، ص18.

خلاصة:

وفي الأخير يمكن القول أن الجهاز المصرفي لأي بلد يعتبر العمود الفقري لها فهو أساس قيام أي اقتصاد لأنه يقوم بتمويل اقتصاده سواء للدول المتقدمة أو النامية، وتختلف تركيبة الجهاز المصرفي من بلد لآخر لكنها تصب كلها في اتجاه واحد حول خدمة التنمية الاقتصادية للدولة.

إن الأداء يقصد به الوصول إلى التفوق والتميز، أما عملية تقييم الأداء المالي في المزيج بين الكفاءة والفعالية فهو يعتبر من العمليات التي تمكن الوصول إلى معرفة واقع الأداء داخل البنك، وتعتبر عملية تقييم الأداء وظيفة من أهم الوظائف التي تقوم بها الإدارة حيث تعتبر مقياس ليس فقط لأداء الفرد فحسب بل السياسات الإدارة وجميع الأطراف المتتبعة فيها بشكل عام.

تعد المؤشرات المالية من بين الأدوات المهمة في عملية تقييم الأداء المالي للبنوك إذ أنها تظهر العلاقات القائمة بين الأرقام التي تتضمنها الميزانيات وقوائم نتائج الأعمال، بالإضافة إلى أن السنوات الأخيرة عرفت ظهور عدة نماذج ونظم لتقييم الأداء المالي اختلفت باختلاف رؤى وأفكار أصحابها ولكن تبقى حرية اختيار النموذج المناسب لأصحاب متخذي القرار داخل البنك.

تمهيد:

إن المهمة الأساسية لهذا الفصل تتمثل في قياس أثر السياسة المالية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، ومن بين البنوك التجارية الموجودة في الجزائر ارتأينا لاختيار بنك الجزائر الخارجي، فبعد استعراضنا في الجانب النظري معلومات حول السياسة المالية من حيث المفاهيم ومختلف التعاريف المتعلقة بمختلف جوانبها، بالإضافة إلى استعراضنا للمفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية وتقييم الأداء المالي الخاص بها.

واستنادا إلى الدراسة التطبيقية وما تم دراسته في البنك، سنحاول عرض مختلف الجوانب التي تخص بنك الجزائر الخارجي من حيث التعريف والنشأة وكذا الهيكل التنظيمي للبنك هذا فيما يخص المبحث الأول، أما المبحث الثاني سنحاول الربط بين السياسة المالية وتقييم الأداء المالي للبنوك وذلك باتخدام مختلف المؤشرات الخاصة بها.

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن بنك الجزائر الخارجي:

سنقوم في هذا البحث بتقديم البنك الجزائري الخارجي من خلال نشأته وأهدافه وهيكله التنظيمي وكذا دراسة لوكالة البنك في مستغانم.

المطلب الأول: نشأة بنك الجزائر الخارجي:

تأسس بنك الجزائر الخارجي في أكتوبر سنة **1967** بالمرسوم **204/67** برأسمال قدر ب **200** مليون دينار جزائري، وفي سنة **1991** زاد إلى أن بلغ **01** مليار و**600** مليون دينار جزائري، وفي مارس **1996** تجاوز **05** مليار و **600** مليون دينار جزائري، ووصل سنة 2015 إلى 100 مليار دينار جزائري (ملحق رقم2)، إلى أن بلغ 150 مليار دينار جزائري سنة 2016 (ملحق رقم5).

وقد ورث خمسة بنوك أجنبية وهي:[1]

1. القرض الليوني **crédit lyonnais**.
2. المؤسسة العامة **société générale**.
3. قرض الشمال **crédit du nord**.
4. البنك الصناعي الجزائري المتوسط **banque industriel de l'Algérie et de Méditerrané** .
5. بنك بركليز **barclays bank**.

ولم يتحصل البنك على هيكله النهائي إلا في جوان **1986** وأصبح مستقلا بموجب نص القانون **88/01** الصادر في جانفي **1988**.

وبعدها تحول إلى مؤسسة ذات أسهم مع حفاظه على نفس الهدف الذي حدده قرار **01** أكتوبر **1967**.

وقد ورث البنك الخارجي الجزائري مجموعة فعالة لعدة مؤسسات، فبالرغم من أنه ينتمي إلى القطاع العمومي فإنه يعمل وفقا للقانون التجاري، وبالتالي لقواعد المنافسة، وذلك بالإضافة إلى النزعة الدولية الخاصة والمتمثلة في التجارة الخارجية، ويتدخل في جميع العمليات البنكية، ولقد كان تأسيسه بمثابة الحلقة الأخيرة في إجراءات تأميم البنوك.

ويحتوي بنك الجزائر الخارجي على قسمان، واحد للائتمان والثاني للعمليات الأجنبية.

وقد توسعت عمليات البنك منذ **1970**، فهو الذي لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميدان المحروقات (سونطراك، نفطال) والكيميائية والبتروكيميائية والنقل البحري ومواد البناء.

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الجزائر الخارجي.

فهذه الشركات البنك الخارجي الجزائري هو الذي يمدها بالقروض، وقد ساهم في تمويل وتطوير حقول البترول والغاز في كل من حاسي مسعود وحاسي الرمل وإنشاء أنابيب النفط والغاز في كل من سكيكدة وعنابة ومصانع الإسمنت ومركبات الحجار، وتمويل مشاريع النقل البحري.

وهناك بنوك ومؤسسات يساهم فيها بنك الجزائر الخارجي بنسب مختلفة نذكر منها:

- البنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية ويساهم فيه بنسبة **15,55%** ومقره أبو ظبي.
- البنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة ويساهم بنسبة **12,50%**.
- اتحاد البنوك العربية والفرنسية ويساهم فيه بنسبة **9,56%** ومقره في فرنسا.
- مؤسسة تأمين القروض العقارية بنسبة **25%.**

ويقدر رأسمال الشركة للبنك الجزائري الخارجي ب **100** مليار دينار جزائري، ويقع المقر الرئيسي للبنك **11** شارع العقيد عميروش الجزائر العاصمة.

ويحتل البنك الخارجي الجزائري المرتبة الأولى في الجزائر والمرتبة الثالثة في المغرب العربي والمرتبة **12** في إفريقيا.

المطلب الثاني: أهداف والهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي:

الفرع الأول: أهداف بنك الجزائر الخارجي:

لبنك الجزائر الخارجي أهداف عديدة يسعى إلى تحقيقها من أهمها ما يلي:[1]

- تحفيز وتشجيع وتمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم؛
- تسهيل تنمية الإصلاح الاقتصادي بين الجزائر والخارج؛
- يعمل على تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية والاقتصادية؛
- ضمان تنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدول والجماعات المحلية.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي العام لبنك الجزائر الخارجي:

تنقسم المديريات بالبنك الجزائري الخارجي إلى 04 مديريات عامة وهي:

1. المديرية العامة لإدارة الوسائل.
2. المديرية العامة لإدارة التنمية.
3. المديرية العامة لإدارة التعهدات.
4. المديرية العامة للتجارة الخارجية.

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الجزائر الخارجي

وكل هذه المديريات تنقسم إلى مديريات فرعية حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي العام لبنك الجزائر الخارجي:

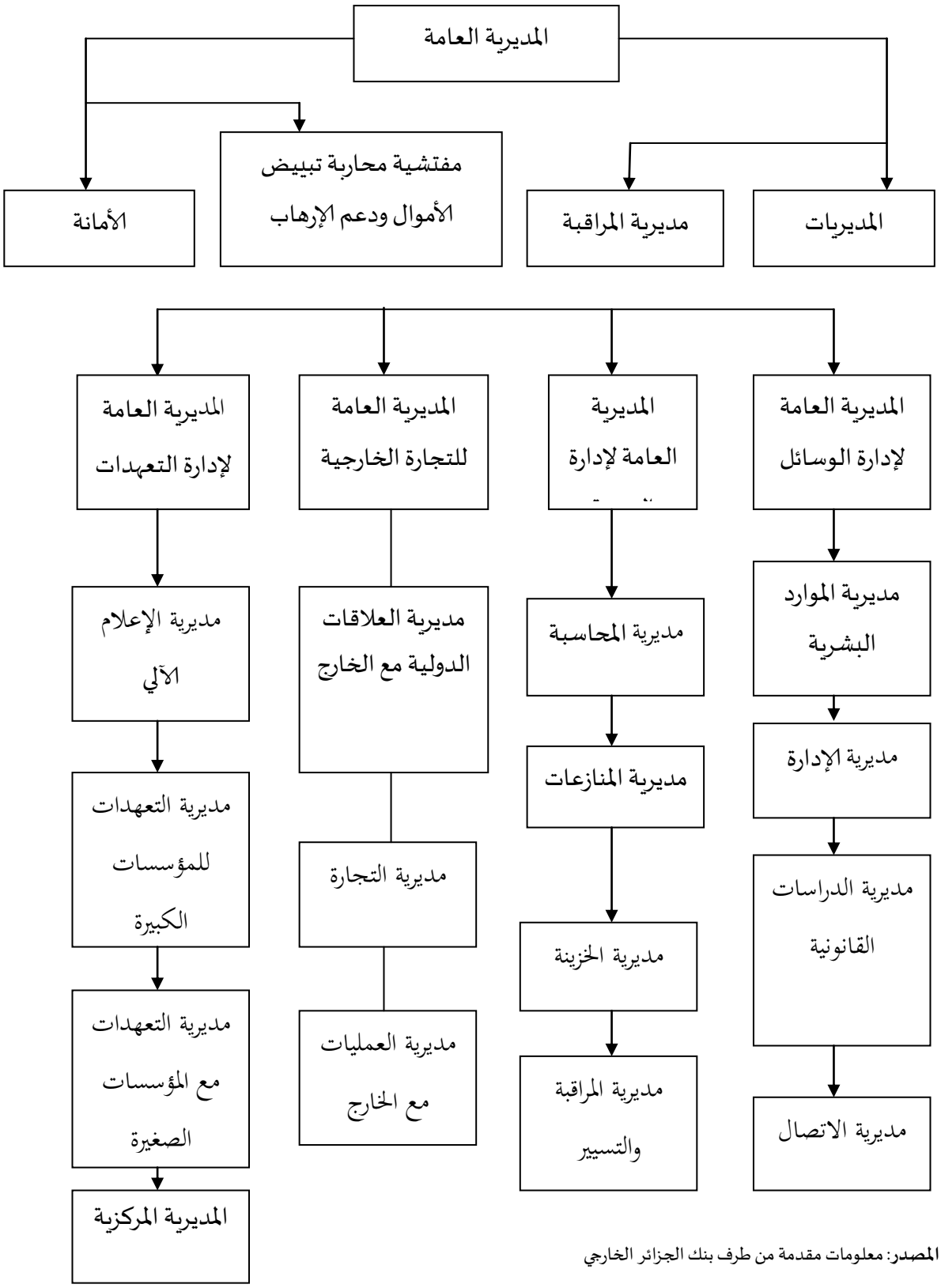

المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك الجزائر الخارجي

المطلب الثالث: دراسة وكالة بنك الجزائر الخارجي بمستغانم:

لكل بنك مديرية تنقسم إلى مديريات جهوية ووكالات ومن بين وكالات بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم وهي موضوع دراستنا التطبيقية:

الفرع الأول: تعريف الوكالة ونشاطها:

1- **تعريف الوكالة:** هي واحدة من بين الوكالات التابعة للمديرية الجهوية لمستغانم، والمديرية الجهوية لمستغانم ثلاث وكالات وهي:

- مستغانم: وكالتين **66-104**

وكالة 66: تأسست سنة **1982** ومقرها في مستغانم وسط المدينة، وهي تعمل مع موظفين أصحاب الرواتب المحدودة، وتقدم لهم قروض صغيرة مثل قرض السكن وقرض الاستهلاك.

وكالة 104: تأسست سنة **2009**، وهذه الوكالة تتعامل مع زبائن أصحاب المشاريع الكبرى وتقدم لهم قروض قصيرة المدى مثل قروض الاستغلال وقروض متوسطة المدى مثل قروض الاستثمار.

- **معسكر**: وكالتين معسكر **67**، سيق **84.**
- غليزان **73.**
- تيارت **69.**
- أرزيو: وكالتين **70-78.**

2- **مهام ونشاط الوكالة:** تقوم الوكالة بعدة نشاطات من أهمها:[1]

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص؛
- استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك المتعلق بعمليات التوظيف والتحصيل وجميع عمليات البنك؛
- منح القروض بجميع أنواعها؛
- توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها؛
- يقوم بجمع العمليات المتعلقة باكتتاب للخصم، شراء الأوراق التجارية؛
- يقوم بدور البنك المرسل مع البنوك الأخرى؛
- التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية؛
- اكتساب الأموال من العمليات التالية: البيع، الإيجار، وجميع العمليات المنقولة وغير المنقولة التي تخص نشاط الوكالة أو المتعاملين معها.

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الجزائر الخارجي.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الجزائر الخارجي بمستغانم:

توجد بالوكالة المصالح التالية:[1]

- **مصلحة الصندوق:** تنقسم هذه المصلحة إلى أقسام فرعية تؤدي عدة خدمات منها:

-التحصيلات بأنواعها؛

-عمليات السحب والدفع؛

-عمليات التحويل؛

-عمليات المقاصة؛

-عمليات المحفظة.

- **مصلحة التجارة الخارجية:** من بين المهام الرئيسية التي تؤديها هذه المصلحة هي:

-عملية السحب والدفع بالعملة الصعبة؛

-التحصيلات بالعملة الصعبة؛

-عملية التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد).

- **مصلحة التعهدات:** تعمل هذه المصلحة على ما يلي:

-دراسة القرض؛

-دراسة التعهدات القانونية والتحصيل؛

-الاهتمام بالقضايا والمنازعات؛

-العمل على تكوين الملف وتحليله وتسيير الملفات وطلبات القروض؛

-تعمل على تقديم القروض حسب نوع الوكالة وحسب الامتيازات المقدمة للبنك من حيث نوع القرض وقيمته وأهميته؛

-القيام بدراسات ميدانية للتأكد من سلامة طلب القرض؛

-إجراء المقابلات مع العملاء والتفاوض معهم.

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الجزائر الخارجي.

- **مصلحة التسيير:** وتتولى هذه المصلحة المهام التالية:

-الاهتمام بالتنظيم والرقابة؛

-التسيير الآلي للعمليات.

ويمكن توضيح هذه المصالح من خلال المخطط العام لوكالة مستغانم

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي وكالة "مستغانم"

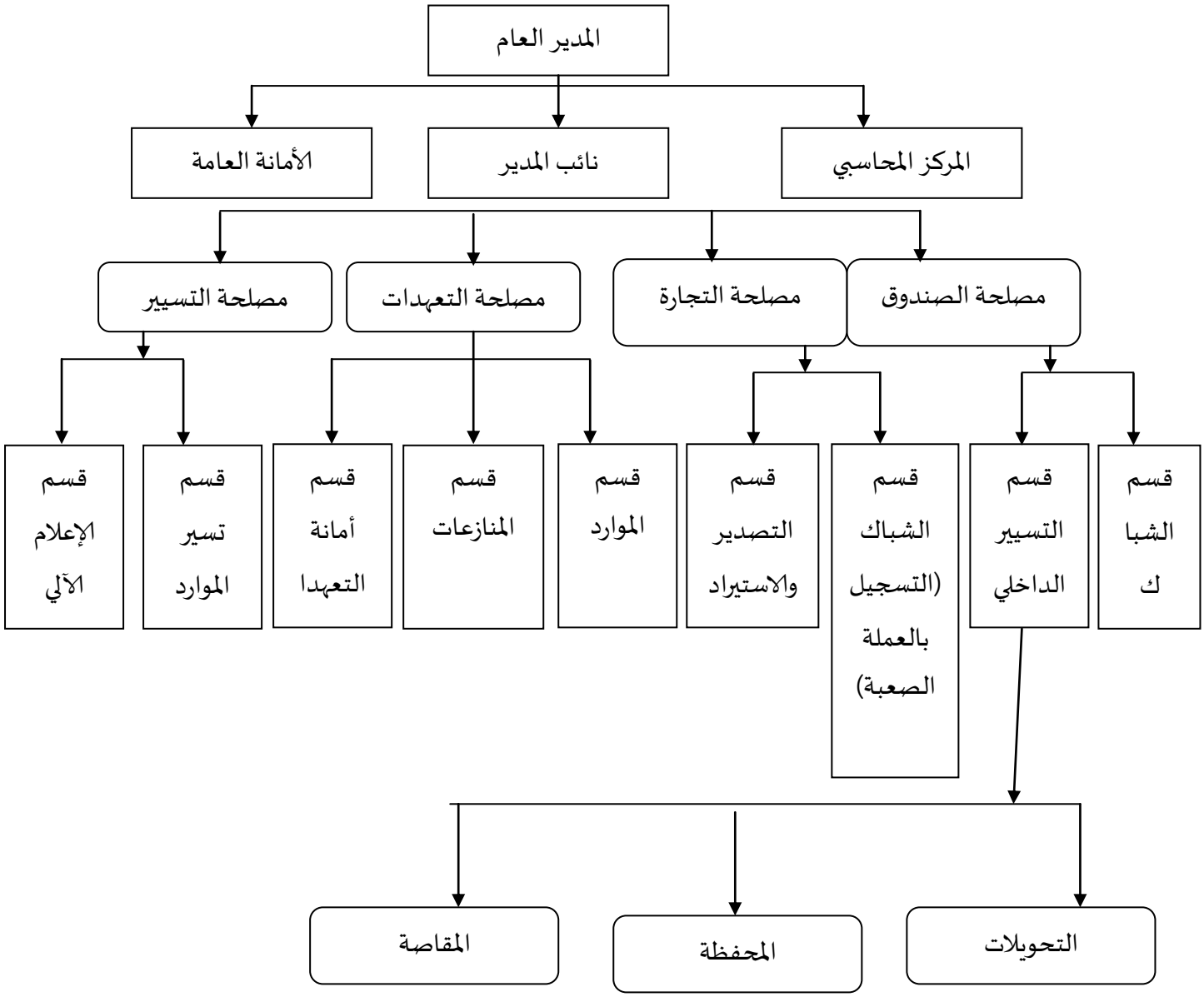

المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك الجزائر الخارجي (الملحق رقم 7)

المبحث الثاني: أثر السياسة المالية على تقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى دراسة العلاقة بين السياسة المالية والبنوك التجارية حيث تضم كل من العمليات الجبائية، الإنفاق الحكومي، وإعانات الدولة.

المطلب الأول: العمليات الجبائية في القطاع البنكي:

الفرع الأول: الضرائب التي يصرح بها البنك:

إن نظام فرض الضريبة على أعمال البنوك في النظام الجبائي الجزائري باعتبارها مؤسسة إقتصادية ومالية حسب شكلها القانوني تخضع لقواعد الجباية العادية باعتبارهم مكلفين بالضريبة حيث بلغت الضرائب الجارية 11 مليار دينار جزائري سنة 2015، وبلغت الضرائب المؤجلة لنفس السنة مبلغ 1مليار دينار جزائري (ملحق رقم 1)، أما سنة 2016 بلغت الضرائب الجارية 13 مليار دينار جزائري، أما الضرائب المؤجلة فبقيت على حالها (ملحق رقم 4) ،وأهم الضرائب والرسوم في هذا القطاع نجد:[1]

1- IBS الضريبة على أرباح الشركات:

يقوم البنك بدفع أربعة أقساط خلال السنة، كما تعتبر هذه الأقساط كتسبيقات حيث تقوم بتسديدها تلقائيا دون سابق إنذار وهذا خلال 20 يوما الأولى من الأشهر: فيفري/ أوت/ نوفمبر من كل سنة، حيث يتم دفعها لصندوق قابض الضرائب المختلفة المؤهل لتحصيل هذه التسبيقات.

كما أن المشرع الجبائي قد حدد أقساط هذه التسبيقات 5/1 بأي خمس الضريبة المستحقة للسنة الماضية، أما في حالة ما إذا كان مبلغ التسبيقات المدفوع يفوق الضريبة المستحقة، أو أن المؤسسة حققت خسارة خلال تلك السنة، وأثبتت ذلك فعلا ففي هذه الحالة يخصم الفائض المقدم الأداءات اللاحقة أو يتم إرجاع المبلغ لصالح المؤسسة، حسب المادة: 364 من قانون الضرائب المباشرة، المعدلة بموجب المادة 15: من قانون المالية لسنة 1995.

2- TVA الرسم على القيمة المضافة:

حسب المادة 76: من قانون الرسم على رقم الأعمال فإنه على كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بعمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة أن يسلم أو يرسل قبل اليوم العشرون (20) من كل شهر أو ثلاثي إلى قابض الضرائب المختلفة الذي يوجد بمقره أو إقامته الرئيسية في دائرة اختصاصه كشفا يبين فيه العمليات الخاضعة للضريبة وتسديد الضريبة المستحقة في نفس الوقت حسب هذا الكشف.

غير أنه إذا كان مبلغ الرسوم الذي تستوجب الدفع الفوري أقل من الحقوق في العشرين يوما الأولى التي تلي الثلاثي المدني، كما أن للمكلف بالضريبة في حالة ما لم يقم بأية عملية متعلقة بالرسوم على رقم الأعمال أن يقدم للأعوان المختصين بيانا يحمل عبارة **"لا شيء"** .

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الجزائر الخارجي.

3- TAP الرسم على النشاط المهني:

يتعين على البنك الدفع الشهري لهذا الرسم كما يجب عليه إبراز بوضوح جزء رقم الأعمال الذي يستفيد من التخفيض عند تطبيق الأحكام الخاصة به، كما يجب دعم التصريح بجدول يتضمن كل المعلومات المتعلقة بالزبائن. غير أنه يمكن التسديد ثلاثيا إذا كان رقم الأعمال السنوي يتراوح بين 50.000دج أو 80.000 دج (الدفعات المستحقة) أو بين 15.000 و 30.000دج بالنسبة للإيرادات المهنية، ففي هذه الحالة يتم الدفعات المستحقة خلال 20 يوما من الشهر الذي يلي الفصل المدني الذي تحقق خلاله رقم الأعمال أو الإيراد المهني الخام.

4- IRG الضريبة على الدخل الإجمالي:

إن الضريبة على الدخل الإجمالي هي ضريبة شهرية تقتطع من الأجور والتعويضات والمكافآت التي يتحصل عليها المستخدمون، أي ضريبة تقع على عاتق الأجراء والبنك مكلف فقط بجمعها، حيث يتم دفعها شهريا قبل 20 من الشهر الموالي.

الفرع الثاني: جباية رؤوس الأموال المنقولة في النظام الجبائي الجزائري:

1- **إيرادات توظيف رؤوس الأموال ذات الدخل الثابت:** يشكل وعاؤها من إيرادات الديون والودائع الكفالات والحسابات الجارية حيث تعد كمداخيل:[1]

_ الديون الرهنية الممتازة منها والعادية؛

_ الديون المماثلة بالأسهم والسندات العامة وسندات القرض الأخرى القابلة للتداول؛

_ الودائع المالية تحت الطلب أو الأجل محدود مهما كان المودع ومهما كان تخصيص الوديعة؛

_ الكفالات نقد؛

_ الحسابات الجارية؛

_ سندات الصندوق.

وأهم نظم فرض الضريبة في هذا المجال ما يلي:

أ- **نظام فرض الضريبة بالإقتطاع من المصدر:** حيث أن معدل الإقتطاع من المصدر بالنسبة لفوائد الديون والودائع الكفالات هو **10%** ويعتبر الدفع الفعلي للفوائد هو الحدث المنشئ للضريبة.

ب- **القرض الضريبي:** حسب ما نصت عليه المادة **106** من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أن الإقتطاع من المصدر على مداخيل الديون والإيداعات والرهون يمنح للمستفيدين منها الحق في قرض

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الجزائر الخارجي.

ضريبي يساوي مبلغه مبلغ هذا الإقتطاع الذي تم إدراجه في الضريبة على الدخل الصادرة عن طريق الجدول أي تطبيق المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

2- **إيرادات توظيف رؤوس الأموال ذات الدخل المتغير:** تتمثل في ريوع الأسهم أو الحصص الشركة والإيرادات المماثلة لها التي توزعها:[1]

- شركات الأسهم بمفهوم القانون التجاري؛
- الشركات ذات المسؤولية المحدودة؛
- الشركة المدنية المتخذة شكل شركة أسهم؛
- شركات الأشخاص والشركات بالمساهمة.

أ- **وعاؤها:** المداخيل الموزعة، حيث تعتبر مداخيل موزعة على وجه الخصوص:

- الأرباح أو الإيرادات التي لا تدرج في الإحتياطات أو في رأس المال؛
- المبالغ أو القيم الموضوعة تحت تصرف الشركاء أو حاملي الأسهم؛
- إيرادات الأموال المستثمرة؛
- المكافآت والامتيازات والتوزيعات غير المعلن عنها؛
- أتعاب مجلس الإدارة والنسب المئوية من الربح الممنوح لمدراء الشركات كمكافأة عن وظيفتهم.

ب- **نظام الإخضاع:**

- بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات **IBS** بخصوص الأشخاص المعنويين غير المقيمين بالجزائر تخضع المداخيل الموزعة إلى اقتطاع من المصدر بنسبة **15%** محرر من الضريبة.
- بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي **IRG** تخضع لنفس الفئة المذكورة في الفقرة السابقة أعلاه إلى اقتطاع من المصدر بنسبة **10%** من قدره من الضريبة.
- أما سندات الصناديق مجهولة الأسهم فتخضع لمعدل قدره **50%** تقتطع من المصدر.

الفرع الثالث: التحفيز الجبائي لقطاع البنوك في النظام الجبائي الجزائري:

ويتمثل هذا التحفيز في صيغ عديدة منها:

1- إعفاء فواصل السندات والأوراق المماثلة لها المسعرة في البورصة أو التي تم تداولها في سوق منظمة.
2- إعفاء إيرادات أسهم الصندوق الوطني لدعم الإستثمار والتشغيل.
3- تحمل الخزينة العمومية للديون المتغيرة من البنوك فئات عديدة منها: الفلاحين، المؤسسات المحلية، نسبة الفوائد لقروض تشغيل الشباب، والسكن.....إلخ.
4- إعفاء من حقوق التمثيل والطابع عن المبالغ المسددة بإيداع نقدي لدى البنك.
5- إعفاء بنك الجزائر من الرسم على القيمة المضافة للعمليات المرتبطة بمهامه التي يختص بها.

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الجزائر الخارجي.

6- لرقابة الكتلة النقدية ورفع سيولة البنك ودفع المتعاملين الاقتصاديين للتعامل مع البنك فإن الرسوم القابلة للاسترجاع إذا لم تكن مسددة بشيك إلا في حدود **100.000** دج.

ونفس الإجراء بالنسبة للإستفادة من تخفيض **30%** من حقوق الرسم على النشاط المهني في قائمة الزبائن.

المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي:

تعتبر النفقات العامة أداة مهمة وأساسية في إطار المالية العامة والسياسة المالية للدولة من أجل تحقيق أهدافها، ويعتبر الإنفاق الحكومي جزء من النفقات العامة، ويعني كافة المبالغ المالية التي تقوم الدولة بإنفاقها على مختلف القطاعات، باعتبارها الأداة للقيام بالتدخلات العمومية ومن أهم النفقات التي تقوم بها دعم الوكالات والمؤسسات من طرف البنوك، خاصة في الوقت الحالي وهذا ما سنتطرق له لاحقا .

- **وكالات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** من اجل تشجيع وتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاء عدة وكالات وطنية تهدف إلى تنشيط عملية الاستثمار، ومن بين أهم هذه الوكالات التي تم وضعها تحت تصرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد تعديل كل القوانين منذ سنة **1993** وإلى غاية سنة **2017** يوجد:[1]

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (Agence National de Soutien a l'Emploi des Jeunes)

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة.

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات بدعم من البنك.

1-مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

تقوم الوكالة بالإتصال مع المؤسسات المعنية بالمهام الآتية:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الإستثمارية.
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما في تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات، وتخفيض نسب الفوائد في حدود الخلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها .
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع ترشح مشاريعهم للإستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

[1]- حوحو فطوم وآخرون، هياكل الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمه لخضر، الوادي، 07/06 ديسمبر 2017.

- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات .
- تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص، بما يأتي:[1]

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.
- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض.
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.
- تكلف جهات مختصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير.

وتعمل الوكالة مع المشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار، وذلك من خلال:

أ- المساعدات المالية:

- يمثل القرض على شكل هبة من 28 إلى 29 % من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- التخفيض في الضرائب البنكية.

ب- المساعدة في الحصول على التمويل:

البنك (70% من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء مبسط من لجنة الإنتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض، وهذا من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار/ قروض.

2-صيغ الوكالة في التمويل:

تقدم الوكالة صيغتين في التمويل وهي كالآتي:

- **مختلطة:** المساهمة الشخصية+ تمويل الوكالة.
- **الثلاثي:** المساهمة الشخصية+ تمويل الوكالة+ تمويل البنك حسب الصيغة التالية:
- **المساهمة الشخصية:** 1-2% من التكلفة الإجمالية للمشروع؛
- **الوكالة:** من 28-29% من التكلفة الإجمالية للمشروع، قرض على شكل هبة؛
- **البنك:** 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع؛
- المزايا الضريبية (إعفاءات ضريبة القيمة المضافة وتخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال).

[1]- حوحو فطوم وآخرون، هياكل الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نفس المرجع السابق.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

لقد دعت المؤشرات السلبية للحكومة إلى طرح جملة من الإصلاحات والتشريعات القانونية قصد تهيئة المناخ الملائم لتطوير الاستثمار أهمها تلك المتعلقة بإنشاء وكالات وأجهزة لترقية الاستثمارات مثل: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات **(APSI)**، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات **(ANDI)**.

1-تقديم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب قانون تطوير الاستثمار الصادر في 20 أوت 2001، وهو الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار حيث عوضت بموجبه وكالة ترقية ومتابعة الإستثمار **APSI**.

وتقوم الوكالة بمهام عديدة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم، وتزيدهم بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة، أو رفض منحه إياها؛
- منح وتسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- تسيير صندوق دعم الإستثمار؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء؛
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.

وترافق إنشاء الوكالة مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها، والمسهلة لتأدية مهامها وهي: المجلس الوطني للاستثمار، والشباك الوحيد اللامركزي.

أ- المجلس الوطني للاستثمار:

تم إنشاء هذا المجلس، وهو جهاز جديد يقع تحت وصاية رئيس الحكومة، ويقوم هذا الجهاز بالمهام التالية:

- اقتراح التدابير الأساسية، التي من شأنها أن تطور الاستثمارات، وهذا بوضع إطار عام لخطة الاستثمارات؛
- إبداء موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات، التي تبرمها الوكاتلة الوطنية لتطوير الاستثمار لحساب الدولة والمستثمر؛
- يحدد هذا المجلس الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما تلك التي تعمل تكنولوجيات خاصة؛
- دراسة طلبات منح المزايا، بعدما يتحقق من توفر الشروط اللازمة لذلك، وإصدار القرار بمنح هذه المزايا؛
- رفع تقارير إلى مصالح الحكومة، تتضمن اتجاهات الاستثمار وتنميته، والتدابير الضرورية لدعمه وتشجيعه، ودراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين، واقتراح الحلول المناسبة لها؛
- إبداء رأيه في المسائل التي تحال إليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمارات (الوزارة المعنية)، فيما يخص تفسير أغراض قانونية تعنى بالاستثمارات.

[1]- حوحو فطوم وآخرون، هياكل الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نفس المرجع السابق.

ب- الشباك الوحيد اللامركزي:

وجاء الشباك الوحيد اللامركزي بهدف رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب، حيث تم إنشاء الشباك الوحيد كجهاز لا مركزي لتوفير أفضل التسهيلات لعمليات الاستثمار.

ويتكون هذا الشباك من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات المعنية بالاستثمار، وعبر الشباك الوحيد فإن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تقوم بإبلاغ المستثمرين، بقرار منح المزايا في أجل أقصاه ثلاثون يوما، كما تسلم كل الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز الاستثمار.

ويخضع التماس خدمات الشباك الوحيد كجهاز لا مركزي لإدارة المستثمرين باستثناء إيداع تصريح الاستثمار وطلب المزايل، وأنشأ هذا الجهاز من أجل تأمين سهولة العمليات الاستثمارية وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين.

2-المزايا التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تقدم الوكالة مجموعة من المزايا منها العامة والخاصة يمكننا تلخيصها في النقاط التالية:[1]

أ- المزايا العامة:

- الاستفادة في التخفيض من النسب المفروضة على الحقوق الجمركية بالنسبة للتجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- أما السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار فتعفى من الضريبة على القيمة المضافة؛
- كذلك في نفس السياق الخاص بالإعفاءات، تعفى كل ما يخص المقتنيات العقارية من دفع رسم نقل الملكية.

ب- المزايا الخاصة:

- مرحلة إنجاز المشروع؛
- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية للمقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة، فيما يخص العقود التأسسية والزيادات في رأس المال؛
- تتكفل الدولة جزئيا، أو كليا بمصاريف متعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع، وهذا بعد ما تتولى الوكالة تقييم حجمها؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار مستوردة كانت أو مشتراة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة؛
- تطبيق النسب المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يتعلق بالسلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار(05% بدلا من 37%).

[1]- حوحو فطوم وآخرون، هياكل الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نفس المرجع السابق.

الجدول رقم (3-1): توزيع المشاريع المصرح بها لدى الوكالة حسب عدد العمال إلى غاية (31-12-2015)

الطابع القانوني للمؤسسة	عدد المشاريع	%	عدد الأجراء	%
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4877	61.35	16117	11.24
المؤسسات الصغيرة	2414	30.36	49899	34.81
المؤسسات المتوسطة	620	7.80	57406	40.05
المؤسسات الكبيرة	39	0.49	19908	13.89
المجموع	7950	100	143330	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لسنوات 2012-2015

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (3-1) أن أغلبية المشاريع المصرح بها لدى الوكالة والذي استفادو من المزايا التي تقدمها الوكالة هي مشاريع تعود إلى مؤسسات مصغرة وهذا 4877 مشروع أي بنسبة 61.35% من إجمالي المشاريع المصرح بها، أما المشاريع التي تعود إلى المؤسسات الصغيرة فهي تمثل 2414 مشروع أي بنسبة 30.36% من إجمالي المشاريع المصرح بها، وتمثل المشاريع التابعة للمؤسسات المتوسطة 620 مشروع بنسبة 7.80 من إجمالي المشاريع المصرح بها.

ومن خلال هذه المعطيات يظهر لنا مساهمة الوكابلة في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من خلال المزايا سواء الخاصة أو العامة التي تقدمها الوكالة وهذا بهدف تذليل العقبات التي تقف وراء إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك نلاحظ مدى مساهمة الوكالة في توفير منصب شغل من خلال المشاريع التي استفادت من مزايا الوكالة، حيث قدر عدد الأجراء المصرح بهم لدى الوكالة 143330 أجير، حيث توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 16117 أجير، أما المؤسسات الصغيرة فتوظف 49899 أجير، والمؤسسات المتوسطة 57406 أجير.

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (Agence National de Gestion du Micro Crédit):

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) بموجب المرسوم التنفيذي رقم **04-14** المؤرخ في **22** جانفي **2004**، وهي هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام هذا المرسوم.

1-مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والبطالة، وتتمثل مهامه الأساسية فيما يلي:[1]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الإستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛

[1]- حوحو فطوم وآخرون، هياكل الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نفس المرجع السابق.

- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدين مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة؛
- تساعد المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيد مشاريعهم؛
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل.

2-شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر:

يستفيد من الإعانات المنصوص عليها في إطار القرض المصغر المواطنون الذين يستوفون الشروط التالية:[1]

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق، عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة، إثبات مقر الإقامة؛
- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه؛
- عدم الإستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات؛
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية حسب صيغ التمويل المتبعة؛
- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض الصغيرة والمتوسطة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي؛
- الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب جدول زمني محدد؛
- الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد.

الجدول رقم (3-2): صيغ وأنماط التمويل في إطاروكالة ANGEM

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
من: 50.000دج إلى 100.000دج	حامل لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها أو الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة	%3	%97	_	%10 (المناطق الخاصة)
	الأصناف الأخرى	%5	%95	_	%20 (مناطق أخرى)
من:100.000دج إلى 400.000دج	حامل لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها أو الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة	%3	%70	%27	%10 (المناطق الخاصة)
	الأصناف الأخرى	%5	%70	%25	%20 (مناطق أخرى)
30.000دج	الأصناف الأخرى (شراء المواد الأولية)	%10	_	%90	_

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

[1]- حوحو فطوم وآخرون، هياكل الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نفس المرجع السابق.

حيث يمنح القرض البنكي نسبة فائدة منخفضة تقع على عاتق المستفيد بنسبة 10% إلى 20% من نسبة الفائدة المحددة من طرف البنك، تتحمل الوكالة فارق نسبة الفائدة التجارية، كما هو موضح في الجدول السابق.[1]

بالرغم من عدم إقبال الجامعيين لهذا الجهاز إلا أن المرافقة المقاولاتية المتوفرة لأصحاب المشاريع تخص كل المراحل وتتنوع بين المرافقة المادية، المعنوية، الادارية وغيرها.

ولقد سجلت حصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة منذ نشأتها سنة **2004** وإلى غاية سنة **2017** ما يقارب **796333** قرض ممنوح يتوزع بين نسبة **62.44%** شخص استفاد منها من فئة النساء ونسبة **17.91%** استفاد منها الرجال، ومن جهة أخرى تسجل الصناعات الصغيرة **310426** قرضا ممنوحا بنسبة **38.73%**، أما القطاعات الأخرى تتمثل خاصة في الخدمات الصناعة التقليدية، والزراعة بين **14%** و**20%**.

الجدول رقم (3-3): توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي

مستوى التعليم	العدد	(%)النسبة
دون المستوى	130 195	%16,24
متعلم	12 585	%1,57
ابتدائي	121 640	%15,18
متوسط	398 246	%49,69
ثانوي	106 231	%13,25
جامعي	32 616	%4,07
المجموع	801 513	%100

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

من الجدول رقم **(3-3)** يمكن القول ان معدل إقبال الطلبة الجامعيين ضعيف مقارنة مع المستويات الأخرى، ونظرا لهذه النتائج قامت وزارة العمل بإبرام إتفاقية مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أجل تشجيع الطلبة الجامعيين لإنشاء مؤسسات صغيرة ذات كفاءة وديمومة.

الفرع الرابع: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (Caisse Nationale d'Assurance Chomage):

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، هيئة حكومية جزائرية أنشأت في 1994 لمساعدة الفئة التي ففقدت منصب عملها لأسباب اقتصادية أو بشكل لا إرادي لتسهيل إعادة الإدماج، وذلك عبر طرق البحث الفعلي عن مناصب العمل والمساعدة في الإجراءات لإنشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين أو التحويل.

[1]- حوحو فطوم وآخرون، هياكل الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نفس المرجع السابق.

1- **التعريف بالصندوق:**

بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-09 المؤرخ في 26 ماي 1994، المتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفتقدون عملهم بصفة لا إرادية.

وبصدور المرسوم التنفيذي رقم 84-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ويتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ويوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمن الاجتماعي.

وبمقتضى المرسوم الرئيسي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003، والمتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و50 سنة، وبالتالي فالصندوق أخذ منحى جديد يتمثل في تقديم الدعم المالي لإعادة إدماج البطالين في ميدان التشغيل من خلال دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تقديم الاستشارات وبعض الامتيازات الجبائية.

2- **آلية التمويل:**

يستفيد من تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة كل شخص يستوفى الشروط التالية:

- أن يبلغ من العمر ما بين 30 و50 سنة؛
- أن يقيم بالجزائر؛
- أن لا يكون شاغلا منصب عمل مأجور عند إيداعه طلب إعانة؛
- أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك قدرات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به؛
- أن لا يكون قد مارس نشاطا لحسابه الخاص منذ 12 شهرا على الأقل؛
- قروض بدون فائدة يمنحها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- قرض بنكي بسعر فائدة منخفض من طرف الصندوق، ومضمون جزئي من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض استثمارات البطالين، وهذا وفق الهيكل المالي الموضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3-4): الهيكل التمويلي لتمويل المؤسسات الصغيرة من طرف CNAC

مستويات التمويل	المساهمة الشخصية		قرض بدون فائدة		القرض البنكي
	مناطق خاصة	مناطق أخرى	مناطق خاصة	مناطق أخرى	
أقل أو يساوي 5.000.000دج	%5	%5	%25	%25	%70
ما بين 5.000.001 و10.000.000دج	%8	%10	%22	%20	%70

المصدر: الجريدة الرسمية، عدد 39، المادة 2-3، ص13.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصندوق يقدم نوعين من الإعانات المالية، إعانات مالية مباشرة والمتمثلة في القروض بدون فوائد حيث تتراوح نسبة القرض من 20% إلى 25%، وهذا حسب المنطقة وكذا قيمة الاستثمارات، كما هو مبين في الجدول أعلاه.

إضافة إلى إعانات مالية غير مباشرة والمتمثلة في توفير القروض البنكية للبطالين أصحاب المشاريع بنسب فائدة منخفضة، وتختلف معدلات التخفيض في أسعار الفائدة من منطقة إلى أخرى، حسب طبيعة قطاع النشاط وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (3-5): معدلات التخفيض في نسب الفائدة للقرض البنكي

المناطق / القطاعات	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
قطاع الفلاحة والري والصيد البحري	%95	%80
القطاعات الأخرى	%80	%60

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، المادة 4، ص14.

أما النوع الآخر من الإعانات المالية غير المباشرة فتتمثل في الضمان الجزئي للقروض البنكية من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض استثمارات البطالين، والذي يصل إلى 70% من إجمالي قيمة القرض.

الفرع الخامس: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME):

تم إنشاء هذه الوكالة من أجل التحكم في برامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها، من خلال المرسوم التنفيذي رقم **05-165** المؤرخ في **03** ماي **2005**، وتهدف الوكالة إلى ما يلي:[1]

- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف السماح لها بتحسين قدراتها التنافسية تماشيا مع المقاييس الدولية لتعزيز مكانتها والإشراف على التطورات المستقبلية وتكفيها معها.
- جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على مسايرة التطور التقني، السوقي والتنافسي على مستوى الجودة، السعر والابتكار.

بالإضافة إلى العمل على تأدية المهام التالية:

- تنفيذ البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعتها؛
- تعزيز الخبرة والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- متابعة تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة الإنشاء، التوقيف وتغيير النشاط؛
- جمع، استغلال ونشر المعلومات في مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقييم الفعالية، الكفاءة لتنفيذ البرامج القطاعية واقتراح التدابير الضرورية عند الحاجة؛

[1]- حوحو فطوم وآخرون، هياكل الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نفس المرجع السابق.

- تشجيع الارتباط مع المؤسسات والمنظمات المعنية لاستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- التنسيق مع الهياكل الخاصة بمختلف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد بلغ عدد المؤسسات المسجلة نهاية سنة **2016** ما يقارب **4927** مؤسسة استفادت من هذا البرنامج ما يقارب **2680** مؤسسة استوفت الشروط، والجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات حسب الحجم.

الجدول رقم (3-6): توزيع ملفات التأهيل خلال سنة 2016

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات
مؤسسات متوسطة	1005
مؤسسات صغيرة	2072
مؤسسات مصغرة	1850
المجموع	4927

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لسنوات 2012-2015

مما سبق ذكره حول مختلف وكالات الدعم الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن القول أن لديها هدف مشترك والمتمثل في تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلالها دعمها، مرافقتها، مساعدتها وتوفير مختلف الوسائل لها من أجل تطويرها وبقائها، كما أن لكل وكالة خاصية معينة تختلف باختلاف الشريحة المستهدفة، الجنس، المستوى التعليمي، التكلفة المالية وغيرها من الخصائص المميزة. وهذا ما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص المتاحة لطالبي الدعم.

المطلب الثالث: العجز الموازني:

يكون هناك عجز موازني إذا كان مجموع نفقات الدولة أكبر من الموارد المحصلة من الجباية العادية (الضريبة ومداخيل أملاك الدولة)، ومن تم وجب تمويل هذا الفائض:[1]

- التمويل بالدين: وهو عبارة عن استخدام أموال مقترضة (اقتراض حكومي) لتمويل النفقات الحكومية، وأولئك الذين يقرضون أموال للحكومة لغرض تمويل النفقات الحكومية عادة يقومون بذلك بمحض إرادتهم. وتلتزم الحكومة برد المبالغ المقترضة مع الفائدة في تاريخ معين، وقد تكون هذه القروض داخلية أو خارجية.
- الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي).

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الجزائر الخارجي.

بالإضافة الى أنه يجب توازن الميزانية بعيدا عن إشكالات التضخم أو الإنكماش كهدف أسمى للسياسة المالية وفقا لهذا المنظور يظهر العجز الموازني بالخطر الأساسي ولا يقبل أبدا وذلك لوجود خطرين:

1. خطر البنكنوت
2. خطر التضخم.

الفرع الأول: خطر البنكنوت

من أجل تغطية العجز، تلجأ الدولة إلى الإقتراض بنوعيه (الداخلي والخارجي)، وباعتبار أن القروض العامة هي في الحقيقة ضرائب مؤجلة، فإنه يتطلب تسديدها، هذا النوع من الإقتراض يولد آثارا تراكمية على الإدارة المالية، مما يرفع من معدلات الفائدة على الدين والاهتلاك يعرقل مسبقا الميزانيات القادمة.

1- أثر الاقتراض الداخلي على النشاط الاقتصادي:

في هذا المجال، تلجأ الدولة لتمويل العجز إما عن طريق البنك المركزي (ودائع بنك مركزي، تسبيقات الخزينة) أو عن طريق البنوك التجارية، فهي من جهة تحرم الصناعة والتجارة من الاستثمارات التي كان يمكن القيام بها في حالة عدم زيادة الدين، حيث يولد هذا النوع من الاقتراض ارتفاع في أسعار الفائدة بسبب انخفاض مخزون الادخار.[1]

2- أثر الاقتراض الخارجي على النشاط الاقتصادي:

من أجل تغطية العجز في الميزانية تلجأ الدولة إلى الاقتراض الخارجي، وهذا النوع من الاقتراض موجه أساسا إلى تغطية النفقات الاستهلاكية للدولة، التي تؤدي إلى الرفع من الدخل الوطني، على عكس من ذلك تزيد من النفقة الضريبية وتعرقل استثمارات الخواص، بالإضافة إلى ذلك تزداد التزامات الدولة اتجاه الخارج (تسديد القرض مضاف إليه الفوائد)، والتمويل بالقروض مكلف والنفقات العامة التي تمول يجب أن تدفع مرتين، مرة عند مواجهة نفقات الفائدة ومرة عند استهلاك الدين، وبسبب التمويل الحكومي بالقروض سحب الأموال من التوظيف الإنتاجي الخاص، ولهذا يجب تحقيق التوازن المحاسبي للميزانية (تساوي الإيرادات والنفقات العامة).

الفرع الثاني: خطر التضخم

يتمثل الإصدار النقدي في خلق كمية إضافية من النقود الورقية تؤول إلى الدولة، هذا الإصدار يؤدي إلى رفع عدد وسائل الدفع دون ارتفاع مقابل لها في الإنتاج أو العملة الصعبة، يعني وجود حالة التضخم وعليه يؤدي إلى خفض القيمة الحقيقية للنقود.

يؤدي ارتفاع الأسعار الناتج عن زيادة في وسائل الدفع المتاحة إلى عدة آثار اقتصادية واجتماعية سيئة أهمها:

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الجزائر الخارجي.

- يضر ارتفاع الأسعار بأصحاب الدخول الثابتة.
- يؤدي التضخم إلى التأثير سلبا على نوعية الاستثمار.
- يؤدي التضخم إلى عجز في الميزان التجاري.

و منه نستنتج أن التضخم الناجم عن عن عجز الميزانية يميل إلى الازدياد من تلقاء نفسه، ذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ومن ثم زيادة العجز، وهذا الإصدار يؤدي إلى رفع الموجة التضخمية للأمام، وهكذا يدور الاقتصاد في حلقة مفرغة من الإصدار النقدي وارتفاع الأسعار.

الخلاصة:

من خلال ما ورد في هذا الفصل يتضح بأن البنوك لها دور فعال وخاصة بنك الجزائر الخارجي BEA ودوره في تفعيل النشاط الاقتصادي، فهو يعمل على بعث ديناميكية اقتصادية فعالة حيث لها قابلية واسعة على المشاريع الاقتصادية والاستثمارية في شتى الاحتياجات.

وفي دراستنا التطبيقية ثم التعرف على البنك الجزائر الخارجي ودوره وأهدافه وكذا الهيكل التنظيمي الخاص به، إضافة إلى القروض التي يمنحها البنك الجزائري الخارجي مثل قروض الاستثمار وقروض الاستغلال. إضافة إلى ربط السياسة المالية بالأداء المالي للبنوك التجارية من ثلاث جوانب مهمة وهي: الضريبة، الإنفاق الحكومي، والعجز الموازني.

كان الهدف من إنجاز هذا البحث هو التعرف أو قياس أثر السياسة المالية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، وحتى نتمكن من الوصول إلى إلى الهدف المرجو، كان لابد من إعطاء توضيحات أو التعرف أكثر على جميع المتغيرات المحيطة بالموضوع سواء السياسة المالية أو تقييم الأداء المالي للبنوك.

تلعب السياسة المالية دورا هاما في النشاط الاقتصادي، حيث خصصنا الفصل الأول لعرض أهم الأسس النظرية للسياسة المالية، بينا فيه أهم مقومات نجاح هذه السياسة وأدواتها المتمثلة في السياسة الضريبية، سياسة النفقات العامة، وسياسة العجز الموازني، كما تعرضنا إلى الأهداف الرئيسية للسياسة المالية، ولقد أصبحت هذه السياسة إحدى السياسات التي تستعمل في التأثير على النشاط الاقتصادي.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه إلى إعطاء نظرة عن البنوك التجارية وهي بنوك تكون قروضها في غالب الأحيان لتمويل الأنشطة التجارية وهذا أساس تسميتها، وهي تقدم خدمات للأشخاص مقابل ربح معين، بالإضافة إلى أننا قمنا بالتكلم عن تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية حيث من خلاله تستطيع البنوك التعرف على نقاط ضعفها وقوتها ومحاولة استدراك الأخطاء وتصحيحها بما يسمى بالتغذية العكسية، ولذلك تسعى البنوك وأصحاب اتخاذ القرار فيها إلى اختيار أفضل الأساليب والطرق لتقييم أدائها المالي والوصول إلى أفضل النتائج وأصحها لمساعدتها بعد ذلك في اتخاذ القرار الصحيح في الوقت الصحيح.

أما فيما يخص الفصل الثالث فهو محور البحث ويعتبر الجانب التطبيقي لكل ما تم التطرق إليه في الفصلين السابقين، حيث تم دراسة البنك الخارجي الجزائري من عدة جوانب أهمها التعريف بالبنك والهيكل التنظيمي الخاص به وبالتحديد وكالة "مستغانم" بالإضافة إلى دراسة أثر السياسة المالية على تقييم الأداء المالي في البنك والتطرق لمختلف الأدوات الخاصة بها .

إختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين لنا ما يلي:

- تعرف السياسة المالية على أنها "مجموعة من الإجراءات والقواعد والتدابير التي تتخذها الحكومة في أي دولة، لتحقيق مجموعة من الأهداف المتفق عليها خلال فترة زمنية معينة"، بالإضافة إلى أنها "البرنامج الذي تخططه الدولة وتنفذه مستخدمة مصدر الإيرادات العامة وبرامجها الاتفاقية لإحداث أثر مرغوب فيه، وتجنب أثر غير مرغوب فيه على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع والسياسة بمفهومها المتقدم، تستخدم كافة أدواتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة"، حيث تحتوي السياسة المالية على مجموعة من الأدوات والتي تضم السياسة الضريبية، سياسة النفقات العامة، وسياسة العجز الموازني، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- يعتبر تقييم الأداء المالي للبنوك قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا، تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس للتعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة، وذلك بهدف الوقوف على الانحرافات ومحاولة تصحيحها، وغالبا ما تكون المقارنة لفترة زمنية لا تفوت السنة، وهناك عدة نماذج وأنظمة لتقييم الأداء المالي، حيث يختار أصحاب القرار أو

الجهة المختصة وفقا لما يتيح لهم من إمكانيات وحسب الرؤيا الخاصة بهم، وهذا ما تؤكده الفرضية الثانية ومنه يمكن إثبات صحتها.

- من خلال ما سبق وما تم التطرق إليه في الجانب التطبيقي وجدنا أن للسياسة المالية آثار وانعكاسات على أداء البنوك التجارية بصفة عامة و بنك الجزائر الخارجي بصفة خاصة، ومن المؤشرات المطبقة على أداء البنك، الضرائب التي يصرح بها البنك، الإنفاق الحكومي، العجز الموازني، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

النتائج والاستنتاجات:

على ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج نذكرها على النحو التالي:

- من أهم التحديات التي يواجهها مدراء البنوك هو كيفية استخدام أدوات السياسة المالية وتطبيقها على أداء البنوك، وكيفية استخدام الموارد المتاحة لهم أفضل استخدام.
- يتجلى هدف تحليل وتقييم الأداء المالي للبنك في توفير المعلومات المالية لكل الأطراف للوقوف على نقاط القوة والضعف فيه، وذلك بالاعتماد على مؤشرات مالية مختلفة ونماذج تساعد في عملية التقييم.
- تتضمن عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية مجموعة من المراحل مكملة لبعضها البعض، غياب واحدة منها تعرقل العملية ككل.
- في الجزء التطبيقي الذي يعتبر محاولة منا لإسقاط أهم المفاهيم المتحصل عليها من الجزء النظري، حيث تم التعرف على الوضعية أو الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي، من خلال المؤشرات المعتمدة في عملية التقييم والتي تعتبر الأكثر تداولا والتي تعطي الصورة الحقيقية للوضع المالي للبنك.
- نلاحظ أن هناك تذبذب مقبول على مستوى الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي خلال فترة الدراسة، ولا يمكن الحكم على مؤشر أنه أفضل من الثاني فهناك تساوي إلى حد ما في المستوى، مع الأخذ بعين الإعتبار أن بنك الجزائر الخارجي هو بنك تختلف مهامه وأهدافه على البنوك الأخرى.

التوصيات والاقتراحات:

بناءا على المعلومات التي تحصلنا عليها من خلال الدراسة والمتعلقة بالأهمية المالية في تقييم الأداء المالي تمكنا من وضع مجموعة من الاقتراحات والتوصيات وهي كالآتي:

- وضع أنظمة لتقييم الأداء المالي في البنوك الجزائرية تكون أكثر تطورا وذات دقة أكبر لإعطاء الوضعية الحقيقية للبنك.
- العمل على نشر الوعي المصرفي بين الأفراد عن طريق عقد الندوات واللقاءات بهدف تشجيع الادخار وتعبئته نحو الاستثمار وذلك للتخلص من التبعية الاقتصادية والاعتماد فقط على مداخيل البترول.
- تشجيع فكرة الاندماج المصرفي بين البنوك التجارية المحلية للوصول إلى مؤسسات كبرى قوية ماليا وفنيا وقادرة على التنافس محليا وعالميا، وكذلك إعطاء الاستقلالية للبنوك المحلية الجزائرية.
- ضرورة تبني قواعد الإفصاح والشفافية داخل البنوك التجارية لأجل تقييم أداء سليم.

- متابعة التطورات العالمية المتعلقة بالتحليل المالي باعتبارها عصب الاقتصاد.
- ضرورة وجود إدارة مخاطر قائمة بحد ذاتها داخل البنوك التجارية من أجل التحكم في المخاطر بأنواعها.

آفاق الدراسة:

- نقترح على الباحثين استخدام أو تجريب طريقة أخرى في تحديد أثر السياسة المالية على أداء البنوك سواء تجارية أو غير ذلك.
- نقترح على المهتمين في مجال الاقتصاد من الباحثين وطلبة الدراسات العليا القيام بدراسة أثر السياسة الاقتصادية كالسياسة الاستثمارية على تقييم الأداء المالي.
- قياس أثر السياسة المالية على تقييم الأداء المالي لبنك خاص في الجزائر كبنك البركة للتعرف أكثر إذا كان هناك اختلاف في الآثار التي تخلفها السياسة المالية على البنوك الخاصة والعامة.

أولا: الكتب:

1) أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، السكندرية، 2000.
2) الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر ، الطبعة 1، عمان، 2002.
3) أكرم محسن الياسري ، إيناس ناصر الموسوي، مفاهيم معاصرة في الإدارة الإستراتيجية ونظرية المنظمة، دار الصفاء للنشر، الجزء 2، الطبعة 1، الأردن، 2015.
4) حاكم محسن محمد، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة، دار اليازوري للنشر، عمان، 2013.
5) حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، قصر الصفا للنشر، الطبعة 3، الإسكندرية، 2002.
6) حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي، دار وائل للنشر، الطبعة 1، عمان، 2006.
7) حسن راوية، إدارة الموارد البشرية (رؤية مستقبلية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
8) حسين جميل البديري، البنوك: مدخل إداري ومحاسبي، دار الوراق للنشر، الطبعة 1، الأردن، 2003.
9) حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر، الطبعة 1، عمان، 2011.
10) حمدي احمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي و الاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، الجزء الأول، الطبعة 1، القاهرة، 1992.
11) خالد واصف الموزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة 1، عمان، 2009.
12) رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم ألركودي، دار آمنة للنشر ، عمان، 2013.
13) سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر.
14) السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000.
15) سلمان أبو دياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر، بيروت، 1996.
16) السيد عطية عبد الواحد، "الإتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
17) السيد عطية عبد الواحد، دور السياسات المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، 1993.

18) صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الميسر للنشر، الطبعة 1، عمان، 2000.
19) طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر، الطبعة2، الاسكندرية، 2011.

20) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.
21) عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة (دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2008.

22) عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر، الطبعة 2، عمان، 2006.
23) عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 2012.
24) عبد المطلب عبد المجيد، "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004-2005.

25) غازي عبد الرازق النقاش، المالية العامة (تحليل أسس الاقتصاديات المالية)، دار وائل للنشر، الطبعة 3، عمان، 2003.
26) قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 2005.
27) مجيد الكرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المنهج للنشر، عمان، 2007.
28) محرزي محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الطبعة 4، الجزائر، 2008.
29) محمد العربي الساكر، الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة 1، القاهرة، 2006.
30) محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية- البورصات والبنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
31) محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

32) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، دار وائل للنشر، الطبعة 3، الأردن، 2010.
33) محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر ، الطبعة1، عمان، 2000.
34) محمود حسين داي، "مبادئ المالية العامة" دار المسيرة للنشر، عمان، 2007.
35) محمود عبد الحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، دار وائل للنشر، الطبعة 7، الأردن، 2014.

36) مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر ، الطبعة 1، عمان، 2000.
37) مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر ، الطبعة 1، الأردن، 2010.

38) نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر، الطبعة 1، عمان، 2009.

39) هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان، 2000.

40) وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الطبعة 1، عمان، 2009.

41) وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

42) يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الطبعة 2، الإسكندرية.

43) يونس أحمد البطريق، المرسى السيد حجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية، مصر، 2004.

ثانيا: الرسائل والمذكرات الجامعية

44) حواش محمد، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك وأسواق مالية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2016-2017.

45) موسى ولد الشيخ، البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2004/2003.

46) رقية غزال، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك، جامعة حمه لخضر الوادي، 2014-2015.

ثالثا الندوات والملتقيات العلمية:

47) آسية جنوحات وياسمين العلايبية، فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات وأثرها على الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 8/7 ديسمبر 2014.

48) حوحو فطوم وآخرون، هياكل الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمه لخضر، الوادي، 07/06 ديسمبر 2017.

رابعا جرائد ومجلات:

49) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 39، المرسوم التنفيذي رقم 03-514، المؤرخ في 30 ديسمبر 2003، المادة 02-03.

50) حسين الصديق، تقويم الأداء في المؤسسات الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، مجلد28، العدد1، سوريا، 2012.

الملخص:

تواجه البنوك التجارية العديد من التحديات نتيجة ما يشهده العالم من تطورات سريعة وعميقة في مجالات عديدة، تنعكس بشكل أو بآخر على هذه البنوك وتجعلها في صراع مع محيط يتميز بمنافسة شديدة، ليس بالضرورة من أجل تحقيق تقدمها لكن غالبا يكون من أجل الحفاظ على بقائها. ومن بين التحديات التي تواجهها البنوك التجارية هي السياسة المالية، حيث تكتسب عملية تقدير أثر السياسة المالية في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية أهمية كبيرة ومتزايدة لما تحظى به البنوك التجارية من مكانة متميزة على الساحة الاقتصادية، من خلال دورها المتميز في توفير الموارد التمويلية، وتأدية مختلف الخدمات المصرفية لقطاعات الاقتصاد كافة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، ولدور عملية التقدير في تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة للبنك التجاري، والحكم على مدى نجاحه في تنسيق وتحقيق الأهداف المخططة له في بداية العمل، والتي يجب أن تنطبق تماما مع متطلبات السياسة المالية المستهدفة لتحقيق الاستقرار المالي، بوصفه من العناصر الأساسية اللازمة لضمان استمرار التنمية الاقتصادية بالنتائج المنشودة.

الكلمات المفتاحية:

البنوك التجارية، السياسة المالية، الأداء المالي، الاقتصاد، الخدمات المصرفية، الاستقرار المالي.

Résumé :

Les banques commerciales sont en face à de nombreux défis en raison des développements rapides et profonds observés par le monde dans de nombreux domaines, qui se reflètent d'une manière ou d'une autre sur ces banques et les font entrer en conflit avec un environnement hautement concurrentiel Pas nécessairement pour réaliser leur progrès mais souvent pour maintenir leur survie. L'un des défis auxquels sont confrontées les banques commerciales sont la politique budgétaire, qui gagne le processus d'évaluation de l'impact de la politique budgétaire dans la performance financière des banques commerciales évaluer la grande et l'importance croissante de ce qui jouit des banques commerciales à partir d'une position privilégiée dans le domaine économique, par son excellence dans la fourniture de ressources financières et effectuer diverses services bancaires à tous les secteurs de l'économie pour pousser le développement économique et le rôle du processus d'évaluation dans la réalisation de l'efficacité en utilisant les ressources disponibles à la Banque commerciale, comme l'un des éléments de base nécessaires pour assurer la poursuite du développement économique des résultats escomptés.

Les mots clés :

Banques commerciales, politique fiscale, performance financière, économie, Services bancaires, stabilité financière.